E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.7/1996/2
11 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة المخدرات
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا ، ١٦ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المناقشة العامة : الاجراءات الحكومية لتنفيذ برنامج العمل العالمي وتعليمات السياسة العامة الموجهة الى برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ، بما في ذلك متابعة قرار الجمعية العامة ١٢/٤٨

أنشطة برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يحتوي هذا التقرير على استعراض للمواضيع التالية : الأنشطة الرئيسية والتوجه الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) خلال عام ١٩٩٥ ؛ وجهود البرنامج الرامية الى اشراك الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة في مكافحة المخدرات ؛ والاجراءات المتخذة لتعبئة مشاركة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية في أنشطة مكافحة المخدرات ؛ والتقدم نحو تعزيز موقف اليوندسيب باعتباره مركز تفوق وجهة محورية بشأن المكافحة الدولية للمخدرات . وبتنفيذ رزمة من برامج التعاون التقني المحددة الأهداف ، واصل اليوندسيب في عام ١٩٩٥ تقديم الدعم لجهود الحكومات الرامية الى مكافحة مشكلة المخدرات . كما قام بمهمة وسيط نزيه في تعزيز أواصر التعاون الوثيق بين الحكومات على الصعيد دون الاقليمي ، وخصوصا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الحدود . وكان التعاون على الصعيد دون الاقليمي واحدا من المبادرات الاستراتيجية الناجحة التي قام بها اليوندسيب في عام ١٩٩٥ . ويدرس التقرير أيضا وضع اليوندسيب المالي ، الذي تتوقف عليه استدامة أنشطته وفعالية قيامه بالوظائف المنوطة به .

* E/CN.7/1996/1 .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٣
أولا - الأنشطة على الصعيد القطري	٤-٤٣	٤
ألف - افريقيا	٤-١٣	٤
باء - آسيا والمحيط الهادىء	١٤-٢٦	٦
جيم - أوروبا والشرق الأوسط	٢٧-٣٠	٩
دال - أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣١-٤١	١٠
هاء - الخطط الرئيسية لمكافحة المخدرات	٤٢-٤٣	١٣
ثانيا - الأنشطة الاقليمية	٤٤-٦٨	١٣
ألف - افريقيا	٤٤-٤٧	١٣
باء - آسيا والمحيط الهادىء	٤٨-٥٢	١٤
جيم - أوروبا والشرق الأوسط	٥٣-٦٣	١٦
دال - أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦٤-٦٨	١٨
ثالثا - الأنشطة العالمية والمسندة بموجب المعاهدات	٦٩-١٢٠	١٩
ألف - الانضمام الى المعاهدات	٦٩-٨٤	١٩
باء - التعاون بين الوكالات	٨٥-٩٦	٢٣
جيم - تقليل الطلب	٩٧-١٠٢	٢٥
دال - تقليل العرض	١٠٣-١١٤	٢٧
هاء - الأبحاث والعلوم	١١٥-١٢٠	٣٠
رابعا - التقييم	١٢١-١٣١	٣١
ألف - عمليات تقييم المشاريع	١٢١-١٢٧	٣١
باء - التقييمات المبحثية	١٢٨-١٣١	٣٣
خامسا - المسائل المالية والادارية	١٣٢-١٣٧	٣٤
سادسا - بيئة حشد الأموال وحالة صندوق برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات	١٣٨-١٥٠	٣٥
ألف - الحالة المالية	١٣٨-١٤٤	٣٥
باء - أولويات حشد الموارد	١٤٥-١٥٠	٣٧

مقدمة

١ - كان عام ١٩٩٥ عاما تاريخيا في عمر الأمم المتحدة ، التي احتفلت بذكرى تأسيسها الخمسين ، وكذلك في عمر برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) ، الذي أكمل دورة الخمس سنوات الأولى منذ أن أنشأته الجمعية العامة بقرارها ١٧٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وعقب فترة من التكامل واعادة الهيكلة والدمج ، عين اليوندسيب مسار التركيز الرئيسي في عمله ، وحدد الاتجاه الاستراتيجي والأولويات الاستراتيجية اللذين من شأنهما أن يحكما تنفيذ ما أسند اليه من ولايات واسعة ومفعمة بالتحدي . وفي هذا الصدد ، تعرض على لجنة المخدرات وثيقة استراتيجية ، وهي الخطة المتوسطة الأجل الجديدة ، للاطلاع عليها . أما من منظور استراتيجي ، فقد كان عام ١٩٩٥ بالغ الشأن أيضا لأن اللجنة درست خلال ذلك العام للمرة الثانية ميزانية صندوق اليوندسيب لفترة السنتين . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ، وافقت اللجنة ، ابان دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة ، على الميزانية النهائية وتقارير الأداء بشأن فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، وكذلك على الميزانية الأولية المقترحة بشأن فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ . ويتضمن هذا التقرير تحليلا لوضع اليوندسيب المالي ، ومقترحات بشأن تعزيز قاعدة البرنامج المالية .

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، أولى المجتمع الدولي مزيدا من الانتباه زائدا الى ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتعاطيها ، المسلم بأنها خطر رئيسي يهدد نسيج المجتمع وأمن الدول . كما اعترف بخطورة الوضع رؤساء الدول والحكومات لدى مخاطبة الجمعية العامة ابان الدورة المنعقدة في الذكرى الخمسين لتأسيسها ، وكذلك تبدى في الاعلان الختامي الذي اعتمد في تلك المناسبة . ولكن على الرغم من أن الوضع لا يزال حرجا ، انفتحت عدة منافذ لاغتنام الفرصة الجيدة وقطعت خطوات حثيثة لا سابقة لها في مكافحة عرض المخدرات غير المشروع والتصدي لتعاطي المخدرات . ومما يتسم بدلالة بالغة الشأن في هذا الصدد ، التطورات السياسية التي حدثت في جنوب شرقي آسيا ، حيث أعلنت الحكومات التزامها بالتعاون على نحو أوثق في مكافحة ظاهرة المخدرات المنذرة بالخطر .

٣ - وتشمل أنشطة اليوندسيب الذي يتناولها هذا التقرير الاجراءات المتخذة على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية . فقد سعى اليوندسيب ، من خلال اتباع نهج متوازن يستهدف الاتجار غير المشروع بالمخدرات والطلب عليها على حد سواء ، الى تقديم الدعم المباشر للجهود الحكومية الرامية الى مكافحة مشكلة المخدرات على الصعيد الوطني ، وأسند أهمية كبرى الى صياغة وتنفيذ خطط رئيسية وطنية بشأن مكافحة المخدرات وتعزيز المؤسسات الوطنية المكلفة بتنفيذها . كما زود النهج الاقليمي اليوندسيب بوسائل مجدية لتشجيع تعزيز التعاون ، وخصوصا التعاون عبر الحدود ، بين الحكومات التي تكافح خطر المخدرات الذي تتهدد المناطق غير المنيعة بالوقوع في براثنه . وتتميز الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بكثافة التعاون والتنسيق بين الوكالات والمنظمات الاقليمية والدولية ، وخصوصا المؤسسات المالية الدولية . وخلال عام ١٩٩٥ ، قام اليوندسيب بدور حافز ، من خلال سعيه الى صياغة استجابة عالمية للتصدي لتهديد المخدرات ، في تعبئة جهود الحكومات ، وكذلك البرامج والوكالات

داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء ، لكي تشارك مشاركة فعالة في هذا المسعى العالمي النطاق .

أولا - الأنشطة على الصعيد القطري

ألف - افريقيا

٤ - ان استدامة المشاريع والخطط الحالية الرامية الى معالجة قضية تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، تتوقف الى حد كبير على القدرات الوطنية اللازمة لدعم هذه الأعمال . وبناء عليه ، فان واحدة من أولويات اليوندسيب في افريقيا هي تقديم الدعم الى الحكومات في انشاء أو تعزيز قدراتها المؤسسية . وفي عام ١٩٩٥ ، قدم اليوندسيب المساعدة الى تسع دول في غربي افريقيا (بنن ، بوركينا فاصو ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، كوت ديفوار ، ليبريا ، موريتانيا ، نيجيريا) في اعداد هيئاتها المشتركة بين الوزارات المعنية بتخطيط وتنسيق السياسات العامة للاضطلاع بالمهام المسندة اليها . وتحقيقا لهذه الغاية ، درب ١٣٢ موظفا من كبار المسؤولين الوطنيين ، أكثرهم من أعضاء الهيئات المشتركة بين الوزارات ، على الشؤون التشريعية وانفاذ قوانين المخدرات وتدابير الصحة العامة . وقد درب كثير منهم لكي يقوموا بمهام المدربين في المستقبل .

٥ - وفي منطقة وسط افريقيا ، التي ما فتئت تعاني أزمات سياسية واقتصادية ومالية شديدة ، اضطر اليوندسيب الى اعادة توجيه أنشطته هناك . وقد تمكن اليوندسيب من الاسهام في تعزيز القدرة التنفيذية لدى الهيئات التنسيقية المشتركة بين الوزارات في ١١ دولة في افريقيا الوسطى . وقد أنشأت عشر دول ، هي أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى وزائير وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو ، هيئات تنسيقية مشتركة بين الوزارات ، سبع منها تؤدي حاليا وظيفتها على نحو مرض .

٦ - وفي شرقي افريقيا وجنوبيها ، أسهم اليوندسيب ، من خلال قيامه بدور دعائي ، في تنشيط فعالية اللجان المشتركة بين الوزارات في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا . وفي عام ١٩٩٥ ، أنشئت هيئات تنسيقية في ميدان مكافحة المخدرات في كل من جنوب افريقيا وليسوتو ومدغشقر وناميبيا . وان انشاء الهيئات التنسيقية أمر أساسي لوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط رئيسية وطنية بشأن مكافحة المخدرات . وفي عام ١٩٩٥ أيضا ، استهل كل من زامبيا والنيجر اعداد خططهما الرئيسية الوطنية . وأسهم اليوندسيب في وضع واعتماد استراتيجية وطنية بشأن مكافحة المخدرات في نيجيريا ، وأنجز وضع خطة رئيسية وطنية بشأن مكافحة المخدرات في ناميبيا .

٧ - وقدم اليوندسيب المساعدة أيضا في مجال التدريب ، وهو جزء أساسي من العملية الوطنية المعنية ببناء القدرات ، الى ١٠٥ موظفين مسؤولين عن انفاذ قوانين المخدرات من كل من زامبيا وزمبابوي وسوازيلند وكينيا وملاوي ، وقد تلقوا تدريبا متخصصا في تقنيات التحري وطرائق الكشف .

٨ - وفي عام ١٩٩٥ ، وبالنظر الى تزايد حجم الاتجار غير المشروع في جنوب افريقيا وعبرها ، استهل اليوندسيب مبادرات ترمي الى تقديم الدعم الى حكومة ذلك البلد فيما تبذله من جهود لمكافحة ظاهرة المخدرات . وتشمل تلك المبادرات تقديم الدعم من أجل مشاريع محددة ، ومنها مثلا التدابير المتخذة حديثا لتشجيع بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بواسطة التدريب في مجال منع المخدرات . والهدف المنشود من ذلك هو تعزيز القدرة على كشف المخدرات لدى أجهزة انفاذ القوانين ، وكذلك طرائق التحقيق المستخدمة في القضايا ذات الصلة بالمخدرات .

٩ - كما أنجز اليوندسيب برنامجا وضع من أجل تقديم المساعدة الى حكومة مصر ، من خلال الادارة العامة لمكافحة المخدرات ، في منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات وزراعتها غير المشروعة وفي تعزيز فعالية عمليات مكافحة المخدرات ، وذلك بتقديم المعدات التقنية واللازمة للاتصالات والتدريب .

١٠ - وبغية الحصول على معلومات أكثر شمولا عن طبيعة ومدى ظاهرة تعاطي المخدرات ، استهل اليوندسيب سلسلة من الدراسات الاستقصائية لتقدير مدى تعاطي المخدرات في بلدان افريقية مختارة . وفي عام ١٩٩٥ ، كانت نتائج دراسة التقدير السريع ، التي اضطلع بها في كينيا ، أداة مفيدة في توفير المعلومات الأساسية اللازمة لتمكين الحكومة من وضع برامج بشأن تقليل الطلب على المخدرات ، مع التركيز على الناشئة والشباب البالغين المصنفين باعتبارهم من الفئات المعرضة للخطر بالدرجة الأولى . وعلى نحو مماثل ، استهلت وأنجزت في اثيوبيا دراسة تقدير سريع ؛ وسوف تساعد نتائجها الحكومة على وضع سياسات عامة واستراتيجيات وطنية في مجال تقليل الطلب على المخدرات . وفي مصر ، أرسى اليوندسيب أسس العمل من أجل دراسة تقديرية من المزمع الاضطلاع بها في عام ١٩٩٦ .

١١ - وفي عام ١٩٩٥ ، واصل اليوندسيب ايلاء انتباه خاص الى موضوع التوعية الوقائية . ومن الأمثلة على اهتمامه البالغ بهذا الموضوع اشراك محطات الاذاعة في كل من بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وسيشيل وليسوتو وملاوي وموريشيوس وناميبيا ، في البرامج الرامية الى تنبيه الناشئة من الشباب الى مشكلة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وثمة مثال آخر على ذلك هو اعداد مسلسلة هزلية في افريقيا الوسطى ، تتضمن مساهمات من فنانين من مختلف البلدان ، بمساعدة اليوندسيب ، وتستهدف عددا من السكان من فئات الشباب ، يبلغ نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص .

١٢ - وفي عام ١٩٩٥ ، سعى اليوندسيب الى تعزيز القدرات التنفيذية لدى عدد من المنظمات المختارة غير الحكومية في شرقي افريقيا وجنوبيها ، باعتبار ذلك جزءا من استراتيجيته بشأن تقليل الطلب على المخدرات والرامية الى تعبئة المجتمع المدني بأجمعه . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، قدم اليوندسيب المساعدة الى منظمات غير حكومية في كل من بوتسوانا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وناميبيا ، لتعزيز هياكلها التنظيمية وأنشطتها المعنية بتقليل الطلب على المخدرات . واتخذت خطوات لتشجيع اقامة الشبكات بين تلك المنظمات ولتقديم الدعم الى أنشطتها المعنية بمكافحة المخدرات .

١٣ - هذا وان الموارد المالية والبشرية غير الكافية والقدرات الادارية والهياكل الأساسية الامدادية المحدودة يسهمان في انخفاض القدرة الاستيعابية التي تتصف بها عدة دول في المنطقة ، وفي انخفاض مستوى الأنشطة عن المستوى الذي يتوخاه اليوندسيب . وعلاوة على ذلك ، فان الافراط في تقدير قدرات النظراء والصعوبات التنفيذية التي تصادفها الوكالات المنفذة يؤثران سلبيا في تنفيذ الأنشطة المعنية بمكافحة المخدرات .

باء - آسيا والمحيط الهادىء

١٤ - خلال عام ١٩٩٥ ، واصل اليوندسيب رصد زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في أفغانستان . وقد أثبتت نتائج المسح الأرضي الذي قام به اليوندسيب في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ لزراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة حالة ذلك البلد باعتباره المنتج الرئيسي للمواد الأفيونية غير المشروعة في منطقة الهلال الذهبي من جنوب غربي آسيا ، وكذلك باعتباره مصدرا رئيسيا للهيروين الموجهة الى السوق الأوروبية . ولمواجهة الازدياد السريع في زراعة خشخاش الأفيون في السنوات الأخيرة ، وجه اليوندسيب بعثة ميدانية متعددة التخصصات الى أفغانستان بغية اعداد استراتيجية وطنية بشأن مكافحة المخدرات وكذلك برنامج مساعدة . وخلال عام ١٩٩٥ أيضا ، واصل اليوندسيب جهوده الرامية الى تقديم المساعدة الى أفغانستان ، وخصوصا في الأنشطة المعنية بتقليل عرض المخدرات غير المشروع وتقليل الطلب غير المشروع عليها أيضا . ولكن الوضع السياسي الهش وغير المستقر في البلد لم يكن مؤاتيا للعمل على اعداد وتنفيذ أنشطة لمكافحة المخدرات ، وهو عامل حال دون مشاركة أفغانستان في مبادرات التعاون على الصعيد دون الاقليمي .

١٥ - وبدأ في تموز/يوليه ١٩٩٥ تقدير سريع للحالة الخاصة بمكافحة تعاطي المخدرات في بنغلاديش ، بما في ذلك الاطار المؤسسي الوطني . وكان يجري اعداد استراتيجية وطنية بشأن تقليل الطلب على المخدرات ، وذلك من خلال حلقات عمل تشمل شريحة عريضة من الأجهزة المعنية . كما استهل تعزيز أجهزة انفاذ القوانين بواسطة سلسلة من الأنشطة التدريبية .

١٦ - وخلال عام ١٩٩٥ ، اضطلع ببعثات في ميداني تقليل الطلب على المخدرات وانفاذ القوانين في كمبوديا . وأنشأت الحكومة هيئة تنسيقية وطنية مشتركة بين الوزارات بشأن مكافحة المخدرات في عام ١٩٩٥ ، وكان اليوندسيب معنيا بتقديم الدعم الى الجهود الرامية الى بناء القدرات المؤسسية . كما قدم اليوندسيب خدمات المشورة القانونية الى الحكومة في عام ١٩٩٤ لإعداد مشروع قانون بشأن مكافحة المخدرات ، ينتظر حاليا تشريعه حسب الأصول . وفي أيار/مايو ١٩٩٥ ، انضمت كمبوديا الى الترتيب دون الاقليمي الذي أعده اليوندسيب من أجل جنوب شرقي آسيا ، وذلك بالتوقيع على مذكرة تفاهم في هذا الشأن .

١٧ - وفي الصين ، تابع اليوندسيب تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات يهدف الى تعزيز قدرة أجهزة انفاذ قوانين المخدرات التابعة للشرطة والجمارك في مقاطعة يونان . وفي اطار مشروع مشترك بشأن انفاذ القوانين عبر الحدود بين الصين وميانمار ، كان يجري اعداد الترتيبات لعقد الاجتماع الرسمي

الأول بين الموظفين المسؤولين عن انفاذ القوانين في بلدة رويلي الحدودية في مقاطعة يونان . وقامت أفرقة تنفيذ المشروع المعنية بأنشطة تقليل الطلب في مناطق الحدود بتوفير التدريب في مجالات الوقاية والمعالجة واعادة التأهيل القائمة على المجتمع المحلي في رويلي .

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، أنجز اليوندسيب أنشطته الرئيسية في الهند ، والتي ركزت على انفاذ قوانين المخدرات وتقليل الطلب وتعزيز القدرات الوطنية . واستهلت برامج قائمة على مساندة المجتمع المحلي بشأن تقليل الطلب على المخدرات ، بما في ذلك الوقاية من تعاطي المخدرات في مكان العمل . بيد أن اليوندسيب لم يتمكن من تنفيذ البرنامج الشامل لمكافحة المخدرات الذي كان يتوخاه ، وذلك بسبب وجود ثغرات مؤسسية وضعف التعاون بين أجهزة مكافحة المخدرات على الصعيد الوطني . ويجري حاليا اعداد برامج للمستقبل غايتها تعزيز القدرات الوطنية في مجالات تقليل الطلب على المخدرات وانفاذ القوانين وجمع ونشر المعلومات عن مكافحة المخدرات والتدريب .

١٩ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، يجري الاضطلاع بمشروع مدعوم من اليوندسيب في المنطقة الخاصة ساي سوم بوم ، تدمج فيه أنشطة تقليل الطلب والعرض في مكونات التنمية الريفية من المشروع . وقد هبط انتاج الأفيون في منطقة المشروع من ٣ر٥ أطنان في عام ١٩٨٩ الى أقل من ١٠٠ كيلوغرام في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ . كما نقص عدد متعاطي المخدرات في المنطقة المستهدفة بنسبة قدرها ٥٠ في المائة . وواصل اليوندسب تقديم المساعدة التقنية من أجل برنامج تنمية مناطق المرتفعات في سينغ خوانغ ، حيث قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) قروضا زراعية لهذا الغرض . وفي أثناء عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، استطاع زهاء ٠٠٠ ٢ قروي أن يكسبوا دخلا بديلا من خلال العمل في شق الطرق وهو مجال كثيف الاستخدام للأيدي العاملة ، مما أسهم في تحقيق نقصان ملحوظ في زراعة الخشخاش . واستهل اليوندسيب في عام ١٩٩٥ متابعة المشروع الذي نفذ في مناطق الحدود الشمالية الغربية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ويشمل أنشطة قائمة على مساندة المجتمع المحلي في مجالات الزراعة والصحة والتعليم . وقدم اليوندسيب المساعدة أيضا الى الحكومة في تنفيذ برنامجها الشامل بشأن مكافحة المخدرات ، من خلال تدريب عدد من الموظفين المسؤولين اللاويين وتقديم الدعم بشأن اعداد البرامج .

٢٠ - وقد صنفت ميانمار بأنها واحد من المنتجين الرئيسيين للمواد الأفيونية غير المشروعة ومازالت تعد المنتج الرئيسي للمواد الأفيونية غير المشروعة في منطقة المثلث الذهبي من جنوب شرقي آسيا ، والمصدر الرئيسي للهيروين الموجود في سوق أمريكا الشمالية غير المشروعة في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ ، وقد اغتنم اليوندسيب فرصة التطورات السياسية المؤاتية فقدم المساعدة الى الحكومة في اعداد مشروع للتنمية البديلة يشمل جماعة (الوا) من الأقليات شمالي ميانمار . ويتعاون اليوندسيب حاليا مع الحكومة من خلال اشراك تلك الجماعة الأقلية في اعداد مشروع مدته خمس سنوات يعنى بتقليل عرض الأفيون وتقليل الطلب المحلي عليه في المنطقة الجنوبية ، من خلال نهج قائم على مساندة المجتمع المحلي قابل للاستدامة .

٢١ - وخلال عام ١٩٩٥ ، قدم اليوندسيب الدعم من أجل اجراء دراسة للتقدير السريع تشمل مناطق

المناجم والبلدات الواقعة على الحدود ومناطق زراعة الخشخاش والمناطق الحضرية المعرضة للخطورة الشديدة في ميانمار . وقد بين التقدير أن الهيروين أصبح المخدر السائد تعاطيه ، وأثبت انتشار الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري بمعدل عال فيما بين عتاة المدمنين للمخدرات . وشارك اليوندسيب أيضا في الاضطلاع بأنشطة معنية بتقليل الطلب على المخدرات تهدف الى تحسين وتعزيز قدرات البحث والمعالجة لدى وحدة الأبحاث والمعالجة الخاصة بالمخدرات في يانجون ، لتمكينها من أن تصبح مركزا اخصائيا لمعالجة متعاطي المخدرات وجهة محورية للتعاون الاقليمي فيما بين مؤسسات معالجة الادمان على المخدرات في البلد . هذا ولقد أصبحت ميانمار شريكا رئيسيا في البرامج دون الاقليمية الهادفة الى تقليل عرض المخدرات في مناطق الحدود وتقليل الطلب عليها وانفاذ القوانين . ولكن عدم استقرار الوضع السياسي على طول مناطق الحدود بين ميانمار وتايلند وغيرها من مناطق انتاج الأفيون على الحدود ، قد أدى الى حالات من التعطيل في أنشطة مشاريع اليوندسيب ، والى تباطؤ خطى تنفيذها .

٢٢ - وتعاون اليوندسيب مع حكومة ماليزيا في تعزيز برنامج كشف حالات تعاطي المخدرات ، الذي تضطلع به الحكومة وفي مشروع لتقليل الطلب على المخدرات أعد لغرض الارتقاء بالكفاءة الفنية لدى العاملين في مجالات التعليم والإعلام والمعالجة واعادة التأهيل . وبدأ اليوندسيب المشاورات على المستوى التقني مع حكومة اندونيسيا بشأن مبادرتها الرامية الى اعداد خطة رئيسية شاملة وطنية بشأن مكافحة المخدرات .

٢٣ - كما تعاون اليوندسيب مع حكومة نيبال في اعداد استراتيجيات بشأن تقليل الطلب على المخدرات وكذلك في اعداد خطة عمل بشأن تقليل الطلب على المخدرات أيضا ، بالتشاور مع منظمات غير حكومية . واضطلع بأنشطة تهدف الى تحسين القدرات الوطنية في مجال تصميم المشاريع وتنفيذ البرامج لصالح الحكومة وموظفي منظمات غير حكومية . أما في قطاع انفاذ القوانين ، فقد استمرت الأنشطة في التركيز على بناء القدرات الوطنية . وفي كل من بنغلاديش ونيبال ، أسهم تعيين منسق برامج الى تحقيق تحسين بالغ الشأن في تنفيذ برنامج الخطة الرئيسية بشأن مكافحة المخدرات . وفي سري لانكا ، ركزت أنشطة اليوندسيب على تحسين التنسيق فيما بين أجهزة الحكومة ، وعلى تقديم الدعم الى منظمات غير حكومية في الاضطلاع بأنشطة تقليل الطلب على المخدرات .

٢٤ - وفي باكستان ، قدم اليوندسيب الدعم الى جهود الحكومة الرامية الى اعداد خطة رئيسية وطنية بشأن مكافحة المخدرات . وأقر اجتماع استعراض ثلاثي الأطراف برنامج اليوندسيب بشأن التنمية البديلة في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، والذي ستكون تدابير الحكومة بشأن انفاذ القوانين تكملة له . وارتأى الاجتماع أن البرنامج متوقع له أن يسير بسلاسة بعد التغلب على بعض الصعوبات خلال العام الأول من تنفيذه . وقد لوحظ أن المساحة المستخدمة لزراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة قد نقصت من ٣٢٩ ٧ هكتارا في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢ الى ٢١٥ ٥ هكتارا في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٤ . وفي منطقة دير ، نقصت زراعة خشخاش الأفيون بنسبة قدرها ٣٢ في المائة خلال السنتين الماضيتين . وواصل اليوندسيب القيام بمشروعه المعد لغرض تعزيز بناء القدرات الوطنية في ميدان تقليل الطلب على المخدرات ، كما يقدم الدعم الى الحكومة في صوغ مشروع بشأن تقليل الطلب على

المخدرات أيضا . واضطلع اليوندسيب وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمانة العامة ببعثة مشتركة لتقصي الحقائق وفدت الى باكستان بشأن الجريمة المنظمة والمخدرات .

٢٥ - وأنهى اليوندسيب برنامجه المعني بتقديم المساعدة بشأن التنمية البديلة في شمالي تايلند في عام ١٩٩٤ . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، عنيت الأنشطة التي اضطلع بها اليوندسيب بالغ العناية بموضوع تقليل الطلب على المخدرات ، واشتملت على مشروعين بشأن تقليل الطلب على المخدرات يقومان على مساندة المجتمع المحلي ، تناولا المشاكل المتنامية ذات الصلة بتعاطي الهيروين في مناطق المرتفعات . وواصلت تايلند القيام بدور رئيسي في ميدان التعاون الاقليمي ، فأتاحت ما لديها من الخبرة الفنية والتجربة الى بلدان أخرى في المنطقة .

٢٦ - وفي فييت نام ، أنجزت الحكومة وضع خطة رئيسية وطنية بشأن مكافحة المخدرات بمساعدة اليوندسيب ، وأتمت صياغة عدة مشاريع نموذجية في ميدان تقليل الطلب وانفاذ القوانين وبناء المؤسسات . وتصديا لمشكلة زراعة خشخاش الأفيون ، استهل مشروع ارشادي بشأن التنمية البديلة في المنطقة الرئيسية المنتجة للأفيون . وركز المشروع على تعزيز القدرة الوطنية على إحداث تغييرات اجتماعية - اقتصادية من شأنها أن تمكن المزارعين من القضاء على زراعة خشخاش الأفيون وعلى تعاطي الأفيون . وفي أيار/مايو ١٩٩٥ ، انضمت فييت نام الى الترتيب دون الاقليمي الذي أعده اليوندسيب لمنطقة جنوب شرقي آسيا وذلك بالتوقيع على مذكرة تفاهم تنظم التعاون بين الدول في تلك المنطقة الفرعية

جيم - أوروبا والشرق الأوسط

٢٧ - واصلت استراتيجية اليوندسيب من أجل أوروبا الوسطى والشرقية التركيز على تحسين التنسيق بين الحكومات في تخطيط وصوغ وتمويل برامج مكافحة المخدرات ، واشتملت على البدء في تنفيذ عدة برامج جديدة متعددة القطاعات تهدف الى بناء القدرات في المنطقة ، بما في ذلك دول البلطيق ، وكذلك في الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . وعلى نسق نهج اليوندسيب المتوازن بشأن مكافحة المخدرات ، استهلت أنشطة جديدة في مجال تقليل الطلب على المخدرات . وخلال عام ١٩٩٥ ، دخل كل من مكتب اليوندسيب الاقليمي في ريغا والمكتب القطري الخاص بلبنان مرحلة التشغيل الكامل .

٢٨ - وفي أوروبا الوسطى والشرقية ، قدم الدعم من خلال برنامج اليوندسيب بشأن التعاون التقني الى أنشطة مكافحة المخدرات التي تضطلع بها حكومات كل من بلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا واليونان . وفي عام ١٩٩٥ ، أعد اليوندسيب برنامجا اقليميا من المزمع الشروع في تنفيذه في عام ١٩٩٦ بشأن مراقبة العقاقير المخدرة المشروعة . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، بدأ اليوندسيب تنفيذ مجموعة مكونة من ستة مشاريع اقليمية ووطنية تشمل تدابير المراقبة وتقليل الطلب وصياغة السياسة العامة بشأن المخدرات في كل من بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا

وهنغاريا . وقام اليوندسيب أيضا باعداد برنامج تعاون على الصعيد دون الاقليمي بشأن انفاذ قوانين المخدرات في دول البلطيق ، وكذلك خطة رئيسية من أجل لاتفيا .

٢٩ - وقدم اليوندسيب المساعدة الى ثماني دول أعضاء في كومنولث الدول المستقلة في اعداد مشاريع قوانين ولوائح تنظيمية وطنية بشأن مكافحة المخدرات . وقدم الدعم أيضا الى كل من أوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس وقيرغيزستان . وخلال عام ١٩٩٦ ، سوف يقدم الدعم الى كل من تركمانستان وكازاخستان من خلال مشاريع تعد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في مجالات بناء المؤسسات وصوغ الاستراتيجيات وتحسين تدابير المراقبة . وقام اليوندسيب ومسؤولون من الاتحاد الروسي باعداد الترتيبات تحضيرا لمشاورة تقنية بشأن مكافحة المخدرات في الاتحاد الروسي .

٣٠ - وفي الشرقين الأدنى والأوسط ، أنجزت المرحلة الأولى من برنامج التنمية المتكاملة للمناطق من أجل وادي البقاع في لبنان . وقد أعدت خطة تفصيلية للمرحلة التالية من صوغ البرنامج وكذلك خطة تنمية شاملة من أجل المنطقة . وأنجز اليوندسيب برنامج مساعدة بغية تزويد السلطات المحلية بالوسائل التي تكفل استمرار وتحسين قدرتها على كشف المحاصيل غير المشروعة واستئصالها .

دال - أمريكا اللاتينية والكاريبي

٣١ - خلال عام ١٩٩٥ ، تعاون اليوندسيب مع السلطات الصحية في كل من بربادوس وتايلند وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية في توفير التدريب في مجالات المعالجة واعادة التأهيل واعادة الادماج في المجتمع . وتعاون اليوندسيب أيضا مع السلطات الوطنية والبلدية في كولومبيا ، التي أنشأت ، بالتنسيق مع منظمات غير حكومية ، نظم احالة للمعالجة واعادة التأهيل واعادة الادماج في المجتمع . وقد اعتمد نظام الرصد الوبائي الخاص بالمخدرات ، الذي أقيم بمساعدة اليوندسيب ، ليكون المعيار الوطني للعمل في هذا الصدد لدى وزارة الصحة في كولومبيا . وفي عام ١٩٩٥ ، شرع اليوندسيب في "البرنامج الكاريبي الاقليمي للشهادات في دراسات الادمان" الذي يهدف الى تقديم المساعدة الى الحكومات والمنظمات غير الحكومية في الدول الكاريبية الناطقة بالانكليزية على القيام ببرامج الوقاية والمعالجة واعادة التأهيل الخاصة بتعاطي المخدرات .

٣٢ - وجرى تحليل الحالة فيما يخص تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها في صفوف الشباب الذين يعيشون في ظل ظروف تعرضهم للخطر في ترينيداد وتوباغو وجامايكا وسان فنسنت وجزر غرينادين واقليم سان مارتن . واستخدمت نتائج التحليل كمصدر للمعلومات يمكن عن طريقها صوغ برامج لتقليل الطلب لصالح هذه الفئة من الشباب . وزودت دراسة للتقدير السريع مماثلة لاستقصاء تعاطي المخدرات أجريت في أربع مدن كبرى في اكوادور السلطات بالمعلومات اللازمة لتصميم برامج وطنية موجهة بقدر أفضل نحو هدف تقليل الطلب .

٣٣ - وفيما يخص التدريب على انفاذ قوانين المخدرات ، جرى تدريب قرابة ٥٠٠ موظف مسؤول عن مكافحة المخدرات من أجهزة الشرطة والجمارك من عدة دول في أمريكا اللاتينية والكاريبي في

اطار برامج اليوندسيب الجارية بالاشتراك مع مجلس مؤتمر الكاريبي لانفاذ القوانين الجمركية والمنظمة العالمية للجمارك . وبالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ، استمر تحسين نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية في ٢٨ دولة واقليما في منطقة الكاريبي ، بينما قدم اليوندسيب في أمريكا اللاتينية الدعم الى المنظمة العالمية للجمارك في مجال النهوض بقدرات سلطات الجمارك على جمع وتحليل المعلومات في الأرجنتين واكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وغيانا وفنزويلا وكولومبيا . وجرى تدريب زهاء ١٤٠ موظفا من الموظفين المسؤولين عن انفاذ القوانين من مصلحة الجمارك في منطقة الكاريبي والادارات المسؤولة عن الأمن في الموانىء الجوية والبحرية على مجالات مراقبة السلائف وأساليب التحري وجمع المعلومات الاستخبارية في المركز المشترك بين الوزارات للتدريب في مجال مكافحة المخدرات في مارتينيك . وقدم التدريب لعدد من المدعين العامين والقضاة من بليز وجزر البهاما وغيانا وجزر شرقي الكاريبي الناطقة بالانكليزية .

٣٤ - وشملت بعض المبادرات الرئيسية التي اتخذها اليوندسيب لمكافحة المخدرات في أمريكا اللاتينية برامج جديدة لتدريب اللجان الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات في البرازيل وتزويدها بالمعدات ؛ وقدم دعم تقني من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن مراقبة السلائف والكيماويات الأساسية في بوليفيا وكولومبيا ؛ وقدمت خدمات قانونية استشارية وفيما يتعلق بتطوير التشريعات من أجل تيسير تحديث التشريعات الخاصة بمكافحة المخدرات في البرازيل وكولومبيا ودول أمريكا الوسطى ؛ وأجريت تقديرات قطرية وقدمت الخدمات الاستشارية واتخذت تدابير لغرس الوعي وزود التدريب على سبل ووسائل التصدي لغسل الأموال في البرازيل وبوليفيا وبيرو وكولومبيا .

٣٥ - وخلال عامي ١٩٩٤/١٩٩٥ ، أسفرت استثمارات اليوندسيب في مجال التنمية البديلة في المنطقة الآندية عن الاستئصال التراكمي لقرابة ٠٠٠ ١٠ هكتار من المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا بصورة غير مشروعة وتقديم الخدمات والقيام بأنشطة لتوليد دخل بديل لنحو ٠٠٠ ٣٣ أسرة تعمل بالفلاحة تقوم بزراعة محاصيل غير مشروعة . أما في بوليفيا وبيرو وكولومبيا ، فيبدو أن برامج التنمية البديلة قد بلغت مرحلة متطورة بحيث يمكن تحويلها الى السلطات الوطنية المختصة والمنظمات المستفيدة . وتتقدم خطى العملية في كولومبيا حيث قامت الحكومة - بدعم من اليوندسيب - بوضع خطة وطنية للتنمية البديلة مولت من مواردها الخاصة . وفي بوليفيا ، حولت منشآت صناعية زراعية ريادية وغير ذلك من البنى الاجتماعية والانتاجية الى الجهات المستفيدة ، بينما يجري اتخاذ ترتيبات تحويل مماثلة في اطار مشاريع يمولها اليوندسيب في بيرو . لكن برامج التنمية البديلة ، على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الآندية الثلاثة ، لم تنجح بعد في تعبئة موارد اضافية بقدر يكفي للانهاء التام لاستثمار اليوندسيب في مجال البنى الأساسية الاجتماعية والرأسمالية .

٣٦ - وفي المنطقة الآندية ، ساعد اليوندسيب السلطات على التماس الدعم والحصول على الموارد المالية من الأوساط الوطنية والمجتمع الدولي ، وبخاصة المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ، وذلك حتى يتسنى لها مواصلة برامجها للتنمية البديلة . وبغية تعزيز القدرة التقنية لمكاتب اليوندسيب

القطرية في بوليفيا وبيرو وكولومبيا ، وافق اليوندسيب في عام ١٩٩٥ على تعيين مستشار اقليمي للتنمية البديلة يكون مقره ليما .

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، قدم اليوندسيب المساعدة الى ١٤ بلدا في منطقة الكاريبي وستة بلدان في أمريكا اللاتينية في مجال تحديث خططها الوطنية لمكافحة المخدرات ووضعها في صيغتها النهائية . كما دعم الجهود المبذولة من أجل تدعيم المؤسسات وقدم خدمات التخطيط الاستشارية بغرض مساعدة اللجان الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات في مجال صوغ الخطط الوطنية لمكافحة المخدرات وجمع المعلومات وتحليلها في البرازيل وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجزر الأنتيل الهولندية وجزر البهاما وكولومبيا ونيكاراغوا . وترسي هذه الصكوك المتعلقة بالتخطيط الأساس لتحديد أولويات مكافحة المخدرات على الصعيدين القطري والاقليمي . وسيسعى اليوندسيب عند الاقتضاء الى ربط بعد مكافحة المخدرات بسياق التنمية الأوسع ، وفي ذلك الصدد يعتزم اليوندسيب وضع برنامج لتقليل الطلب على المخدرات غير المشروعة في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل عن طريق تقديم دعم برنامجي الى برنامج جامايكا الوطني للقضاء على الفقر .

٣٨ - وفي سياق برامج التوعية الوقائية ، جرى في عام ١٩٩٥ الوصول الى ما يزيد على ٦٥٠ ٠٠٠ طفل من أطفال المدارس عن طريق تطوير المناهج الدراسية في أقاليم أنغيلا وبربادوس وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر الانتيل الهولندية وجزر البهاما وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية والجمهورية الدومينيكية ودومينيكا وسان فنسنت وجزر غرينادين وكولومبيا . وستتعلق برامج التوعية الوقائية ، بما فيها أنشطة توليد الدخل التي يضطلع بها خارج اطار المدرسة ، بقرابة ١٠٠ ٠٠٠ طفل من أطفال الشوارع المعرضين للخطر في اكوادور وبربادوس وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا . ولقد حصلت السلطات في كولومبيا على حق الملكية المطلقة ، بما في ذلك مسؤولية تمويل أربع خطط بلدية يستهدف منها منع تعاطي المخدرات والقيام بحملة وطنية لمكافحة تعاطي المخدرات عن طريق وسائط الاعلام الجماهيري ولقد استهلت الحملة بدعم من اليوندسيب .

٣٩ - ونفذت حملات عن طريق وسائط الاعلام الجماهيري تستهدف فئات معينة معرضة للخطر في البرازيل وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجزر الأنتيل الهولندية وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا . وفي البرازيل وجامايكا والمكسيك ، قام اليوندسيب بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بوضع برامج لمنع تعاطي المخدرات في مكان العمل تشترك فيها المجتمعات المحلية التي يعيش فيها العمال وأسرهم .

٤٠ - وعلى الصعيد الاقليمي ، استحدثت برامج متكاملة لمنع تعاطي المخدرات عن طريق تشجيع التعليم والتدريب المهني وترويج الألعاب الرياضية وأساليب الحياة الصحية بوصفها بدائل لتعاطي المخدرات والتركيز على تبين عوامل الخطر المقترنة بتعاطي المخدرات . وعلاوة على ذلك ، تتضمن البرامج التي يجري تنفيذها في البرازيل وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما وكولومبيا خدمات التوعية

الوقائية والعلاج واعادة التأهيل التي تستهدف على وجه التحديد النساء والأسرة والمجموعات المعرضة للخطر مثل متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الوريد .

٤١ - وفي عدة دول ، وخصوصا البرازيل وبوليفيا وجامايكا وكولومبيا ، فضلا عن دول أخرى في منطقة الكاريبي ، كان من شأن تحسين التنسيق مع الحكومات والجهات المانحة وغيرها من الوكالات في عام ١٩٩٥ أن مكّن اليوندسيب من ربط المشاغل المتعلقة بتقليل الطلب بالبرامج الوطنية الخاصة بالصحة والتعليم . وعمل اليوندسيب بالتعاون الوثيق مع المنظمات والبرامج ضمن منظومة الأمم المتحدة ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي (اليونديب) ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ، فضلا عن الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية والشركاء الثنائيين . ومن هنا فان وثاقة صلة مساهمة اليوندسيب وفعالية تكلفتها يتزايدان بقدر كبير في سياق البرامج الوطنية الأوسع نطاقا والروابط مع سائر الوكالات .

هاء - الخطط الرئيسية لمكافحة المخدرات

٤٢ - أسدى اليوندسيب ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، النصح وقدم مساعدة انتقائية الى ٢٨ دولة في مجال صوغ خطط رئيسية وطنية لمكافحة المخدرات . وقدمت المساعدة الى خمس دول عن طريق المشاريع الشاملة المتعلقة بالخطط الرئيسية ، بينما تلقت بقية الدول البالغ عددها ٢٣ دولة نصحا متخصصا في مجالات تقنية مختارة .

٤٣ - واستجابة لطلب اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين ، أعد اليوندسيب تقريرا يتضمن معلومات بشأن حالة الخطط الرئيسية لمكافحة المخدرات ويعرض خيارات محددة لمساعدة اللجنة على تقرير الكيفية التي قد ترغب بها تناول الأمر في المستقبل . وسيجري النظر في ذلك التقرير (E/CN.7/1996/13) في اطار البند ٨ من جدول الأعمال المتعلق بالخطط الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات .

ثانيا - الأنشطة الاقليمية

ألف - افريقيا

٤٤ - في عام ١٩٩٥ ، قام اليوندسيب كمتابعة لمذكرة التفاهم التي اعتمدها اليوندسيب ومنظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٩٤ ، بتقديم مساعدة تقنية الى منظمة الوحدة الافريقية في مجال اعداد مشروع خطة عمل ومشروع اعلان لمكافحة المخدرات على صعيد القارة . وكان من السمات الرئيسية لمشروع خطة العمل مناشدة المؤسسات الاقليمية أن تقدم الدعم الى الجهود المبذولة من أجل التصدي لمشكلة المخدرات .

٤٥ - وفي عام ١٩٩٥ ، حددت حلقة عمل دون اقليمية عقدها اليوندسيب في سان دينس ، ريونيون (فرنسا) ، لصالح المسؤولين عن العدالة في دول المحيط الهندي بشأن التعاون القضائي من أجل مكافحة المخدرات ، المجالات التي يمكن للدول المشاركة فيها ، وضمنها ريونيون (فرنسا) وسيشيل ومدغشقر وموريشيوس ، أن تزيد من تعاونها فيها . وتناولت حلقة العمل مسألة تنسيق التشريعات وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .[١]

٤٦ - وشارك اليوندسيب في مؤتمر بشأن الاتجار عبر الحدود اشترك في تنظيمه الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي والاتحاد الأوروبي وعقد في مماباثو ، جنوب افريقيا ، في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ . واعتمد مشروع بروتوكول بشأن مكافحة المواد المخدرة غير المشروعة في جنوبي افريقيا ، بما في ذلك أحكام عن التعاون في انفاذ قوانين المخدرات ، وبشأن اعتماد تدابير تشريعية وادارية لمكافحة الفساد . وتحذو أعمال اليوندسيب الدعائية ومشاركته مع الاتحاد الانمائي في الجنوب الافريقي حذو استراتيجيته القائمة على المساهمة عن طريق المؤسسات الاقليمية في وضع برامج اقليمية في مجال مكافحة المخدرات وتعزيزها . والدعم الذي قدمه اليوندسيب الى المؤتمر السالف ذكره يكمل المساعدة التي يقدمها الى الدول الأعضاء في الاتحاد الانمائي في الجنوب الافريقي في مجال تنفيذ خطة العمل من أجل التعاون في التحقيق في جرائم الاتجار بالمخدرات وملاحقة المتجرين بالمخدرات قضائيا التي اعتمدتها حلقة العمل القانونية التي قام اليوندسيب برعايتها وعقدت في بريتوريا في عام ١٩٩٤ .

٤٧ - وفي عام ١٩٩٥ ؛ كفل اليوندسيب بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك ، عن طريق توفير التدريب والمعدات ، السير الفعلي لأعمال شبكة مكاتب الاتصال الاقليمية للاستخبارات الجمركية في ١٤ دولة هي : اثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي و موريشيوس وناميبيا . وتستهدف الشبكة تدعيم قدرات الدوائر الجمركية على جمع المعلومات وتحليلها . كما أسهمت في النظام المركزي للمعلومات للمنظمة العالمية للجمارك وتلقت لأول مرة تقارير عن ٩٠ ضبطية أجريت في المنطقة . والمشاكل التي تلحق الضرر بسير أعمال الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى تقتضي من اليوندسيب أن يعيد النظر في النهج الذي يتبعه في تقديم الدعم الى دول افريقيا الوسطى . ولقد نقح المشروع دون الاقليمي الذي نفذه الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى من قبل بوصفه نظيرا لليوندسيب ، واتبع أسلوب تنفيذ يتناسب مع كل بلد على حدة .

باء - آسيا والمحيط الهادئ

٤٨ - كان من التطورات التاريخية الهامة في التعاون دون الاقليمي التي حدثت في جنوب شرقي آسيا قيام الدول الموقعة على مذكرة تفاهم اليوندسيب فيما يتعلق بجنوب شرقي آسيا باعتماد خطة عمل في اجتماع وزاري عقد في بكين في أيار/مايو ١٩٩٥ . وكانت الدول المشاركة هي تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار . ومن المعتزم أن يبدأ في أوائل عام ١٩٩٦ تنفيذ احدى عشر مشروعا اقليميا جرى اقتراحها في اطار خطة العمل . وقام اليوندسيب بتنسيق

برنامجه مع خطة العمل لمدة ثلاث سنوات التي اعتمدتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماع كبار المسؤولين فيها الذي عقد في عام ١٩٩٥ . وسيواصل اليوندسيب المشاركة بصفة مراقب في الاجتماعات المقبلة لكبار مسؤولي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مكافحة المخدرات .

٤٩ - وانتهى تنفيذ الأنشطة خلال السنة الأولى من مشروع مشترك بين باكستان وجمهورية ايران الاسلامية واليوندسيب يستهدف منه تدعيم قدرات الأجهزة المسؤولة عن انفاذ القوانين على المراقبة في مناطق الحدود المشتركة بين البلدين . وفي حين أن القدرات الوطنية على انفاذ قوانين المخدرات قد تحسنت تحسنا كبيرا ، فينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام للتعاون عبر الحدود في التصدي للاتجار بالمخدرات . وحدث تطور آخر في جنوب غربي آسيا هو ازدياد التعاون بين باكستان والهند ، الذي استهله اليوندسيب ، بشأن الأمور المتعلقة بمكافحة المخدرات . وقد جرى التوصل في عام ١٩٩٥ الى اتفاق بشأن القيام بعمليات تسليم مراقب وتبادل أسماء المسؤولين الذين يعتبرون بمثابة جهات الاتصال على المستوى الميداني فيما يتعلق بعمليات مكافحة المخدرات وانشاء مرافق مشتركة للاتصالات السلكية واللاسلكية .

٥٠ - أما في منطقة المحيط الهادىء ، فقد استهل اليوندسيب في الفترة المشمولة بالتقرير برنامجا لمدة ثلاث سنوات الغرض منه تقديم الدعم الى برنامج التدريب على انفاذ قوانين المخدرات الذي تنفذه ندوة جنوب المحيط الهادىء .

٥١ - ومن أجل مواصلة تدعيم أواصر التعاون دون الاقليمي في جنوب غربي آسيا ، وقع اليوندسيب في آب/أغسطس ١٩٩٥ على مذكرة تفاهم مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . وقدم اليوندسيب الدعم الى الأنشطة التي تضطلع بها الرابطة لمكافحة المخدرات عن طريق تقديم المساعدة التقنية الى حلقات العمل التي نظمتها الرابطة بشأن انفاذ قوانين المخدرات وتقليل الطلب . ووقع في آذار/مارس ١٩٩٥ على مذكرة تفاهم بين اليوندسيب ومنظمة التعاون الاقتصادي تكفل اطارا آخر للتعاون في أنشطة مكافحة المخدرات بين دول جنوب غربي آسيا والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى . وفي ذلك الصدد ، قدم اليوندسيب دعما تقنيا الى جهود منظمة التعاون الاقتصادي في مجال صوغ سياسة عامة لمكافحة المخدرات على الصعيد الاقليمي ، كما شارك في اجتماع عقدته المنظمة في طهران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بهدف احكام صياغة خطتها لمكافحة المخدرات .

٥٢ - ومن المتوخى أن يقوم اليوندسيب خلال فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بتوسيع نطاق دعمه للأنشطة دون الاقليمية ضمن اطار مذكرة التفاهم التي وقعت مع منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، وتقديم المشورة والدعم الى خطة عمل بكين التي تقوم بتنفيذها الدول الست الموقعة عليها في جنوب شرقي آسيا . وستشمل الأنشطة المعتزم القيام بها اتخاذ تدابير لتقليل الطلب والعرض وانفاذ قوانين المخدرات مستهدفة بوجه خاص المسائل المتعلقة بالتعاون عبر الحدود والسلائف وغسل الأموال وتنسيق تشريعات مكافحة المخدرات بين الدول المجاورة .

جيم - أوروبا والشرق الأوسط

٥٣ - خلال عام ١٩٩٥ ، ظلت آلية اليوندسيب للتنسيق تمثل المحور لتقديم المساعدة التقنية في ميدان مكافحة المخدرات الى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . وواصل اليوندسيب القيام بدور "الوسيط النزيه" بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية ، من خلال اشراكها في مرحلة تخطيط وصوغ المشاريع المتعلقة ببرامج ومبادرات دون اقليمية جديدة .

٥٤ - وفي أوروبا الوسطى ، وقعت حكومات بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا على مذكرة تفاهم مع اليوندسيب بشأن التعاون دون الاقليمي في اجتماع وزاري عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ . وأسفر ذلك عن الاضطلاع بأنشطة مشتركة في ميادين تقليل الطلب وانفاذ القوانين وصوغ السياسات العامة . وأرسى اليوندسيب خلال عام ١٩٩٥ الدعائم لبرنامج تعاون على الصعيد دون الاقليمي يتعلق بالدول الأعضاء الخمس في كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى ، وذلك بتنظيم اجتماع تحضيري في بحيرة ايسيك - كول ، قيرغيزستان ، في نيسان/ابريل ١٩٩٥ من أجل تحديد أشد مشاكل مكافحة المخدرات الحاحا التي تقتضي اتخاذ اجراءات منسقة على الصعيد دون الاقليمي .

٥٥ - وواصل اليوندسيب تعاونه مع المنظمة العالمية للجمارك في مجال تنفيذ مشروع مكاتب الاتصال الاقليمية للاستخبارات الجمركية لصالح ٢١ دولة في أوروبا الوسطى والشرقية . وفي اجتماع لاستعراض المشاريع حضره جميع الدول المعنية بالمشروع وشارك فيه اليوندسيب والانتربول والمنظمة العالمية للجمارك ، اتفق المشتركون على اتخاذ خطوات معينة من أجل المضي في تحسين التعاون المشترك بين الوكالات على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

٥٦ - واستمر التعاون مع فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية في مجال صوغ وتنفيذ مشاريع اقليمية لتقليل الطلب في أوروبا الوسطى والشرقية . وتعاون اليوندسيب مع المركز الأوروبي للتدريب والبحوث في مجال الرعاية الاجتماعية ، ويوجد مقره في فيينا ، في تنفيذ مشروع اقليمي لتقليل الطلب في أوروبا الوسطى ، كما تعاون مع منظمات غير حكومية في بلدان الشمال الأوروبي في مجال صوغ وتنفيذ مشروعين في دول البلطيق . وقام اليوندسيب بزيادة تعاونه مع اللجنة الأوروبية فيما يتعلق ببرنامج مكافحة المخدرات الذي يجرى تنفيذه في ١١ دولة من أوروبا الوسطى والشرقية وذلك في اطار المشروع الذي يعرف باسم برنامج المساعدة لاعادة التنظيم الاقتصادي لبولندا وهنغاريا . ولقد تحسن التخطيط المشترك للمشاريع نتيجة للاتصالات المنتظمة في المقر والأنشطة التي جرى الاضطلاع في الميدان بالتعاون مع وحدة التنسيق الاقليمية فيما يتعلق بالمخدرات التي أنشئت منذ عهد قريب في ريغا في اطار برنامج المساعدة لاعادة التنظيم الاقتصادي لبولندا وهنغاريا . واستهل اليوندسيب خلال عام ١٩٩٥ مشاورات مع مجلس دول البلطيق الذي أنشىء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ، وذلك بهدف تحديد المجالات التي يمكن اقامة تعاون فيها . وعقدت اجتماعات

مع المجلس المشترك فيما بين البرلمانات التابع للكومنولث الدول المستقلة بشأن مواصلة وتحسين برنامج المساعدة القانونية الجاري تنفيذه في الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة .

٥٧ - وأجرى اليوندسيب خلال عام ١٩٩٥ مشاورات مكثفة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الاشتراك في تنظيم حلقة عمل دون اقليمية بشأن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات من المزمع عقدها في آسيا الوسطى في عام ١٩٩٦ بمشاركة الشعبة .

٥٨ - وأخذت الدول الأطراف في كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى في الظهور كمراكز لانتاج المواد المخدرة غير المشروعة وتجهيزها والاتجار بها واعادة توزيعها وتعاطيها محليا. ولقد ركز اليوندسيب اهتمامه على تنفيذ مشاريع تعاون على الصعيد دون الاقليمي . وسيتضمن هذا الهدف الأخير في نهاية الأمر عناصر لاجراءات مشتركة شاملة تتخذها الدول الخمس فيما يتعلق بتقليل العرض وابادة المحاصيل وقمع الاتجار غير المشروع وتقليل الطلب .

٥٩ - ولقد استمر الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في الانتشار في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية ، كما شملت الدروب التي سلكها الاتجار المنطقة بأسرها . وتحول محور تركيز الأنشطة التي يضطلع بها اليوندسيب في أوروبا الوسطى والشرقية من بناء القدرات الوطنية الى اتخاذ مبادرات جيدة التوازن على الصعيد دون الاقليمي . وسيجري وفقا لذلك مواءمة آلية اليوندسيب للتنسيق المتعلقة بأوروبا وكومنولث الدول المستقلة ودول البلطيق التي أرست الأساس لزيادة التعاون عن طريق الجهود المشتركة بين اليوندسيب والدول المانحة .

٦٠ - وظهرت منطقة البحر الأسود بوصفها دربا جديدا يسلكه الاتجار بالمخدرات يؤثر على عدة دول من دول أوروبا الجنوبية وكومنولث الدول المستقلة . وبالتشاور مع الجهات المانحة ، استهل اليوندسيب الأعمال التحضيرية لوضع خطة عمل أكثر شمولا تتضمن في مرحلتها الأولى ألبانيا وبلغاريا وتركيا وجمهورية ماسيدونيا اليوغسلافية سابقا ، ومن المتوخى توسيع نطاقها في مرحلة لاحقة لتشمل بلدان كومنولث الدول المستقلة التي تقع حدودها على البحر الأسود . وستكون هناك حاجة الى التزام الدول المانحة بأي اجراء دون اقليمي جديد يتضمن الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة وكذلك مشاركتها في أي اجراء من هذا القبيل من أجل دعم الاجراءات التي يتخذها اليوندسيب في سياق الضغوط المالية الراهنة .

٦١ - وكان من التطورات التاريخية الهامة فيما يتعلق بالتعاون في الأمور ذات الصلة بالمخدرات بين دول الشرق الأوسط عقد اجتماع تقني في القاهرة بين الأردن واسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر ، بهدف تحديد المشاكل المشتركة المتعلقة بمكافحة المخدرات ، وخصوصا الأنماط التي يتخذها الاتجار بالمواد المخدرة وتعاطيها ، والتشاور بشأن تدابير التصدي لها في نهاية المطاف . واستطلع الاجتماع سبل التعاون دون الاقليمي ، وبخاصة تبادل المعلومات بشأن انفاذ قوانين المخدرات .

٦٢ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ ، شارك اليوندسيب في اجتماع عقد في فيينا بهدف تحسين التعاون بين

الأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . وأسفر الاجتماع ، في جملة أمور ، عن توصيات لتدعيم أواصر التعاون بين جامعة الدول العربية واليوندسيب في مجالات جمع الأموال والتدريب وتبادل المعلومات . وجرى خلال اجتماع متابعة مشترك بين اليوندسيب وأمانة الجامعة عقد في القاهرة في تموز/يوليه ١٩٩٥ استعراض تدابير محددة فيما يتعلق بالتعاون في المستقبل ، وبخاصة امكانية أن تقدم الجامعة الدعم الى البرامج التي يضطلع بها اليوندسيب في لبنان .

٦٣ - ويلزم مواصلة الأنشطة التي يضطلع بها اليوندسيب في ميدان مكافحة المخدرات في الشرق الأوسط والمضي في تعزيزها . وسينظم اليوندسيب محفلا لتقليل الطلب لصالح البلدان العربية ؛ من المزمع عقده في الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٦ . وسيجري في سياق تنفيذ خطة العمل دون الاقليمية التي استهلت في عام ١٩٩٥ تكثيف الاضطلاع بأنشطة مناظرة بهدف تنمية القدرات المناسبة لهذا الغرض في قطاع غزة .

دال - أمريكا اللاتينية والكاريبي

٦٤ - في منطقة الكاريبي ، شرع اليوندسيب في أعمال تحضيرية لاستحداث آلية تنسيق دون اقليمية ، بما في ذلك انشاء نظام محوسب من شأنه أن ييسر تقديم المساعدة وتنسيقها .

٦٥ - ومتابعة لمذكرة التفاهم التي أبرمت في عام ١٩٩٤ تحت رعاية اليوندسيب بين الأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي ، أقر اليوندسيب برنامجا دون اقليمي للتدريب على انفاذ قوانين المخدرات ، وبموجبه يتحمل اليوندسيب ٥٠ في المائة من التكاليف . وكان الهدف من البرنامج هو الاستخدام الأمثل للموارد الموجودة في الدول الأربع المعنية ، بوصف ذلك خطوة أولى على سبيل وضع برنامج تدريب طويل الأجل لصالح المنطقة الفرعية .

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، توصل اليوندسيب ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة (سيكاد) التابعة لمنظمة الدول الأمريكية الى اتفاق بشأن تبادل المعلومات والقيام بوضع برامج مشتركة عند الاقتضاء وتنسيق الأنشطة الجارية والقيام بعمليات استعراض دورية مشتركة للجهود التعاونية . واستمر اليوندسيب وسيكاد في التعاون على تنفيذ البرنامج الاقليمي لتطوير القوانين لصالح دول أمريكا الوسطى .

٦٧ - وتعاون اليوندسيب مع المنظمة العالمية للجمارك على عقد ندوة اقليمية حول انفاذ قوانين المخدرات في منطقة الكاريبي ، عقدت في مارتينيك في الفترة من ٢٧ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ ، وعلى انشاء مكاتب اتصال اقليمية للاستخبارات الجمركية لصالح بلدان أمريكا الجنوبية . وتعاون اليوندسيب مع جامعة وست إنديز على تنفيذ برامج تدريب للمدعين العامين والموظفين القضائيين والقضاة ومسؤولي الشرطة في جميع أنحاء المنطقة . وعقد اليوندسيب دورات تدريبية لصالح المسؤولين عن انفاذ القانون في المنطقة بالتعاون مع السلطات الجمركية الفرنسية ، في المركز المشترك بين الوزارات للتدريب في مجال مكافحة المخدرات في مارتينيك . كما تعاون اليوندسيب تعاونا وثيقا في الأنشطة

المضطلع بها بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية والمجلس الكاريبي لانفاذ القوانين الجمركية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) واللجنة الأوروبية ومؤسسة بحوث الادمان في كندا .

٦٨ - وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي ، سيبذل اليوندسيب قصارى جهوده ، من خلال برامجه للمساعدة التقنية وغيرها من البرامج التي ينفذها في المنطقة ، لبناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني وتدعيمها ، خاصة في مجال تنفيذ برامج للتقليل من الطلب . وقد تمثل أحد الأهداف الهامة في تعزيز التعاون الاقليمي والدولي في المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات . وسوف يستمر اليوندسيب في الاضطلاع بدور فعال في المنطقة من خلال التنسيق المشترك بين الوكالات والتعاون دون الاقليمي والتخطيط المشترك والتشاور وتقاسم المعلومات مع الأجهزة المختصة الأخرى . وسيكون من التطورات الهامة قيام اليوندسيب بتنظيم اجتماع اقليمي بشأن التعاون في المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي ، يعتزم عقده في بربادوس في أيار/مايو ١٩٩٦ . وسوف يستعرض الاجتماع آلية التنسيق فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية ، والتعاون في مجال صوغ سياسات لمكافحة المخدرات ، وتنسيق التشريعات ، والتعاون القضائي ، والتعاون البحري ، وانفاذ القانون وتقليل الطلب . ويتمثل أحد أهداف اليوندسيب الهامة الأخرى في تعزيز التعاون بين الدول المستفيدة ، وذلك مثلا بزيادة عدد المشاريع دون الاقليمية لمكافحة المخدرات التي تنفذ في مناطق حساسة معرضة للخطر بواسطة تقاسم التكاليف أو بواسطة ترتيبات مماثلة تتعلق بالتمويل المشترك ، وذلك في اطار مذكرات تفاهم . وسوف تصاغ برامج وفقا لذلك للتركيز على مسائل محددة مثل التعاون في المسائل القانونية ، وغسل الأموال ، والمخدرات والشباب الذين يعيشون في ظروف صعبة بشكل خاص ، والمخدرات وفيروس القصور المناعي البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب ، والمخدرات والتخفيف من حدة الفقر .

ثالثا - الأنشطة العالمية والمسندة بموجب المعاهدات

ألف - الانضمام الى المعاهدات

٦٩ - في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ، أصبحت أربع دول (أوزبكستان وسوازيلند وغينيا - بيساو ومولدوفا) أطرافا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ،[٢] كما أصبحت ثماني دول (أوزبكستان وبلجيكا وتشاد وسوازيلند وغينيا - بيساو ولبنان ومالي ومولدوفا) أطرافا في اتفاقية المؤثرات العقلية سنة ١٩٧١[٣] و ١٨ دولة (أوروغواي ، أوزبكستان ، بلجيكا ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، جامايكا ، الجزائر ، الرأس الأخضر ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سوازيلند ، غينيا - بيساو ، ليسوتو ، مالي ، مولدوفا ، النرويج ، هايتي) أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ . ونشر اليوندسيب ٥٥ قانونا وطنيا أصدرتها ٢٦ حكومة لانفاذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ، وهي تشمل ، بوجه خاص ، الأحكام الجديدة التي تتضمنها اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، ومنها مثلا الأحكام المتعلقة بمراقبة السلائف والمساعدة القانونية المتبادلة وغسل الأموال ومصادرة الايرادات .

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، اضطلع اليوندسيب بعدد من الأنشطة في مجال تنفيذ

المعاهدات ، ومنها ما يتعلق بارسال الاشعارات بموجب أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات . وقد أرسل اثنان من هذه الاشعارات عملا بالمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ وهما يتعلقان بطلب من حكومة للحصول على اشعار مسبق بتصدير مادتين مدرجتين في الجدول الأول (الايفيدرين وشبيه الايفيدرين) .

٧١ - وتم تحليل مائة واثنين من التقارير السنوية للحكومات عن تطبيق المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ، واستخدمت المعلومات الواردة فيها لإعداد دراسات اجمالية قطرية وتحديث المنشورين السنويين التاليين : **السلطات الوطنية المختصة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات** (ST/NAR.3/1995/1) ؛ **وصنع المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية** (ST/NAR.4/1995/1) ، الذي يتضمن الآن معلومات عن صانعي المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، وذلك عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٩٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ .

٧٢ - واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ، قدمت مساعدة استشارية قانونية شاملة الى البلدان الـ ٢٠ التالية : الاتحاد الروسي ، استونيا ، باكستان ، البرازيل ، الجمهورية التشيكية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، طاجيكستان ، غابون ، غينيا - الاستوائية ، فييت نام ، كرواتيا ، كمبوديا ، كولومبيا ، لاتفيا ، ميانمار ، نيجيريا . وتتخذ هذه المساعدة في العادة شكل استعراض قانوني وتحليل وتقارير استشارية بشأن القوانين المحلية لمكافحة المخدرات ، فضلا عن اسداء النصح بشأن تعديل القوانين الوطنية لضمان تقيدها بالاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات .

٧٣ - وتواصلت سلسلة حلقات العمل القانونية لليوندسيب وذلك بعقد اجتماعين دون اقليميين في ريونيون وفيجي ، وحلقة عمل وطنية في كولومبيا وثلاث حلقات تدريب وطنية في الرأس الأخضر ولبنان وناميبيا . وتستخدم حلقات العمل هذه بوصفها وسيلة لتقديم المساعدة الى صائغي القوانين وتدريب القضاة والمدعين العامين لضمان التنفيذ الفعال للقوانين واللوائح الوطنية ، وتعزيز التعاون بين الادارات المسؤولة عن شؤون العدالة الجنائية .

٧٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٥ ، قام فريق غير رسمي من الخبراء باستعراض قانون اليوندسيب النموذجي لمكافحة غسل الأموال ، ووضعه في صيغته النهائية . وهذا القانون النموذجي الذي يتضمن تدابير لمنع جرائم غسل الأموال والكشف عنها ومعاقبة مرتكبيها ، كما يتضمن أحكاما بشأن مصادرة الأصول المتأتية من الاتجار بالمخدرات ، سوف يكون دليلا للحكومات فيما يتعلق باعتماد أحكام للتصدي لعمليات غسل الأموال .

٧٥ - وكما كان متوقعا في اطار ترتيبات العمل التي وضعت عام ١٩٩١ بين اليوندسيب والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، قام اليوندسيب بدور الأمانة الفنية للهيئة ، حيث انه ساعدها على رصد سير عمل النظام الدولي لمكافحة المخدرات بالتعاون الوثيق مع الحكومات . وقدم اليوندسيب الى الهيئة معلومات

لكي تستند اليها في إعداد **تقريرها عن عام ١٩٩٥** ،[٤] وقدمت مكاتب اليوندسيب الميدانية المساعدة الى الهيئة فيما يتعلق بتنظيم مؤتمرات صحفية والقيام بتغطية اعلامية للتقرير السنوي للهيئة . وقدم اليوندسيب الدعم في مجال إعداد المنشورات التقنية السنوية الثلاثة التي تصدرها وتتناول بالبحث على التوالي كلا من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنعها بشكل غير مشروع .

٧٦ - وواصل اليوندسيب جهوده الرامية الى تيسير التبادل الالكتروني للمعلومات بين الحكومات والهيئة التي يتعين تقديمها بموجب المعاهدات . ومن شأن هذه التدابير أن تسهم في الرصد الأنجع للحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية في جميع أنحاء العالم . وعمل اليوندسيب بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للجمارك من أجل وضع نظام منسق وموحد للرموز بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية التي يعثر عليها بكثرة في التجارة الدولية ، وذلك قصد تيسير تبينها .

٧٧ - وثمة حدث هام تميزت به الفترة المشمولة بالتقرير ، وهو استحداث أنظمة للاتصالات الالكترونية بين الهيئة والمنظمات الدولية وبعض الحكومات ، وهي أنظمة يسرت الكشف عن الحركات المشبوهة للسلائف .

٧٨ - وفي عام ١٩٩٥ ، نظم اليوندسيب ومول حلقات تدريب اقليمية للمديرين الوطنيين لشؤون مكافحة المخدرات تتعلق بمقتضيات المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والتقيد بأحكامها على الصعيد الوطني . وفي آذار/مارس ١٩٩٥ ، عقدت في تونس حلقة تدريبية قدم فيها التدريب الى ٢٨ مديرا وطنيا لشؤون مكافحة المخدرات ينتمون الى ٢٢ دولة افريقية (بنن ، بوركينا فاصو ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الرأس الأخضر ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا - الاستوائية ، غينيا - بيساو ، كوت ديفوار ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، ناميبيا ، النيجر ، نيجيريا) . واعتمدت الحلقة التدريبية تقريرا يبين العقبات الرئيسية التي تحول دون سير أعمال أنظمة مكافحة المخدرات ويقدم توصيات لتحسين عمليات المراقبة . وعقدت حلقة تدريبية أخرى ، نظمت بالاشتراك مع سيكاد في سانتياغو ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ، لصالح البلدان الأمريكية الناطقة بالاسبانية . وسوف يستمر اليوندسيب في تقديم المساعدة الى الهيئة في مجال دعم ذلك النشاط في عام ١٩٩٦ . وبالاضافة الى التدريب ، تتيح كل حلقة لمديري شؤون المخدرات في المناطق المعنية فرصة لتبادل المعلومات وتعزيز سبل التعاون وتنسيق النهوج .

٧٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ، قدم اليوندسيب الدعم الفني الى مؤتمر نظمته الهيئة بالاشتراك مع فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا لمناقشة التدابير التي ينبغي أن تتخذها البلدان الأوروبية لتجنب تسريب المؤثرات العقلية الى الأسواق غير المشروعة بواسطة تشديد عمليات الرقابة على الصادرات من هذه المواد . واستمر اليوندسيب في المساهمة في التدابير الرامية الى إحكام الرقابة على المؤثرات العقلية ، وذلك باتخاذ عدد من المبادرات العملية والتقنية لهذا الغرض .

٨٠ - وخلال عام ١٩٩٥ ، استمر اليوندسيب في دعم المبادرات والبرامج الرامية الى تنفيذ المادة ١٢

من اتفاقية سنة ١٩٨٨ وغيرها من الأحكام المتعلقة برصد السلائف . وفي ذلك الصدد ، استمر اليوندسيب في تنفيذ مشروع استهله في عام ١٩٩٤ بشأن مراقبة السلائف في جنوب شرقي آسيا . وعقدت حلقتا عمل في عام ١٩٩٥ ، وشرعت الدول المشاركة في وضع آليات واجراءات عمل فيما بينها ، وخصوصا مع البلدان المصدرة للمواد الكيميائية خارج المنطقة ، بهدف تبين الصفقات المشبوهة ومنع تسريب السلائف . ومن بين السبل المعتزم اتباعها خلال المرحلة المقبلة من المشروع ما يلي : ترشيد التعاون بين الأجهزة التنظيمية وأجهزة انفاذ القانون وغيرها من الأجهزة المعنية بمراقبة السلائف على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛ وانشاء أنظمة فعالة لرصد صنع السلائف وتوزيعها والاتجار بها ؛ وتعزيز القدرات على انفاذ القوانين .

٨١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، انتهى اليوندسيب من إعداد مشروع لتطوير وتعزيز مراقبة السلائف في جنوب غرب آسيا مع التركيز على باكستان والهند . وقد اتخذت تلك المبادرة لمواجهة تسريب السلائف في المنطقة وما ترتب عليه من زيادة في صنع المخدرات غير المشروعة ، ولا سيما الهيروين والميثامفيتامين والميثاكوالون . وفي ذلك الصدد نظمت حكومة الهند ، بالاشتراك مع اليوندسيب ، في كانون الأول/ديسمبر ، حلقة عمل وطنية بشأن مراقبة السلائف من أجل تعميق الوعي بهذه المشكلة وتبين مشاكل وطنية محددة وبحث الاجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحسين عمليات المراقبة . وقد شارك فيها ممثلو الصناعات الكيميائية والصيدلية نظرا لدورهم الأساسي في رصد حركة السلائف .

٨٢ - ودعم اليوندسيب انشاء آليات لمراقبة السلائف في عدد من البلدان الأخرى كبوليفيا وبيرو وكولومبيا . واستمر في دعم تنفيذ مشاريع في تلك البلدان ولا سيما المشاريع التي تتضمن دراسة الاحتياجات المشروعة الى الكيماويات السليفة وتعزيز البرامج الوطنية لمراقبة السلائف وتوفير التدريب .

٨٣ - وفي المنطقة الأوروبية ، استمر اليوندسيب في العمل بالتعاون الوثيق مع فريق بومبيدو فيما يتصل بالأنشطة المقبلة في مجال مراقبة السلائف في أوروبا الوسطى والشرقية . واتفق المراسلون الدائمون لفريق بومبيدو على عقد اجتماع سنوي بشأن السلائف ، متابعة لمبادرة اتخذت من قبل لتعزيز عمليات مراقبة السلائف في المنطقة .

٨٤ - وعملا بطلب المجلس في قراره ٢٠/١٩٩٥ ، قام اليوندسيب بالتشاور مع الهيئة ، بدراسة شاملة بشأن المنشطات واستخدام سلائفها في صنع المواد المخدرة والاتجار بها بشكل غير مشروع . وتتطرق الدراسة التي أعدها اليوندسيب الى صنع المنشطات ، ولا سيما الأمفيتامين والميثامفيتامين والميثكاثينون والفينيتيلين والبيمولين ، وتسريبها والاتجار بها وتعاطيها ، وتتطرق أيضا الى استخدام سلائفها والكيماويات ذات الصلة بها والاتجار بها وتسريبها . ونظم اليوندسيب اجتماعا لفريق من الخبراء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لمناقشة المسائل التي أثارتها دراسة اليوندسيب ؛ وعقد اجتماع ثان في شباط/فبراير ١٩٩٦ . ويوفر التقرير الذي أعده اليوندسيب أساسا تستند اليه اللجنة والهيئة في استعراض مدى فعالية النهوج الراهنة ازاء مراقبة هذه المواد .

باء - التعاون بين الوكالات

٨٥ - اكتسبت الاجراءات التي اتخذها اليوندسيب للاضطلاع بالولاية المسندة اليه فيما يتصل بالتنسيق والتعاون المشترك بين الوكالات في المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات داخل منظومة الأمم المتحدة زخما جديدا بواسطة القرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق الادارية في دورتها الأولى لعام ١٩٩٥ . وكانت تلك التدابير ترمي في جوهرها الى ضمان ادراج مسألة مكافحة المخدرات قدر الامكان في برامج عمل الوكالات والبرامج المتخصصة ، والى تحسين خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن مكافحة اساءة استعمال المخدرات .(٥)

٨٦ - ومتابعة لاجتماع لجنة التنسيق الادارية ، تلقى المنسقون المقيمون التشجيع على استحداث آليات ، كالأفرقة الموضوعية المشتركة بين عدة وكالات على المستوى القطري لتبين المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها الوكالات على المستوى الميداني . وكان الهدف العام هو ترويج وتيسير تبين الحالات التي يمكن فيها ادماج مسائل المخدرات بفعالية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لكل وكالة من الوكالات . وقد أصدر مدير اليونديب تعليمات الى المنسقين المقيمين بمتابعة مبادرة لجنة التنسيق الادارية ، وفي ذلك الصدد زود اليوندسيب المنسقين المقيمين بالمواد الأساسية المساعدة . وفي أواخر عام ١٩٩٥ ، أنشأت وكالات الأمم المتحدة في أربعة بلدان أفرقة موضوعية ، بينما رأت وكالات أخرى من الأنسب أن تتابع المسألة على أساس كل وكالة على حدة .

٨٧ - ومنحت الأولوية لتحسين التنيسق في البلدان التي يحتفظ فيها اليوندسيب بحضور ميداني . وفي معظم الحالات الميدانية ، يشارك اليوندسيب في الأفرقة الموضوعية المعنية بالمسائل التي تتيح فرصا لتبين المناسبات التي يمكن فيها ادراج مسألة مكافحة المخدرات في برنامج عمل الوكالات الأخرى .

٨٨ - وعمد اليوندسيب ، تمشيا مع ولايته المتعلقة بضمان التنسيق في ميدان مكافحة المخدرات على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة ، الى اقامة علاقات عمل وثيقة مع عدة وكالات وبرامج في المنظومة . فلقد تعاون اليوندسيب على سبيل المثال بصورة وثيقة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال تقليل الطلب مركزا على المعالجة واعادة التأهيل القائمين على المجتمع المحلي في مناطق الحدود المشتركة بين الصين وميانمار ، وذلك من خلال انشاء فرق محلية لتنفيذ المشاريع وتقديم التدريب . وفي عام ١٩٩٥ ، بدئ في تنفيذ مشروع مشترك مماثل بشأن مناطق الحدود المشتركة بين تايلند وميانمار .

٨٩ - واضطلع بمشاريع صغيرة النطاق لتقليل الطلب في افريقيا من أجل التشجيع على التعاون بين الوكالات بواسطة استحداث أنشطة لتقليل الطلب بوصفها جزءا من برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف . وعلاوة على ذلك ، أتيحت لليوندسيب باشتراكه في فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بنوع الجنس ، فرصة التشاور مع اليونديب ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وتقديم معلومات عن منع تعاطي المخدرات لكي تدرج في "الدليل الاستشاري الصحي للمرأة" و "دليل العاملين في مجال الصحة" . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، شارك اليوندسيب في المؤتمر العالمي الرابع

المعني بالمرأة الذي عقد في بكين . وفي تلك المناسبة ، نظم اليوندسيب بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ولجنة المخدرات التابعة للمنظمات غير الحكومية بفيينا واللجنة المعنية بحالة المرأة والتابعة للمنظمات غير الحكومية بفيينا ، حدثا خاصا حول موضوع "المرأة وتعاطي المخدرات وادمانها" .

٩٠ - وقد تعززت المبادرات الناجحة المتخذة بالتعاون مع الوكالات المشاركة بواسطة متابعة التدابير التي قررتها لجنة التنسيق الادارية ، ولا سيما اعادة تصميم خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة وتحسينها . وقد أناطت لجنة التنسيق الادارية هذه المسؤولية بلجنتها الفرعية المعنية بمكافحة المخدرات ، التي تتكون من ممثلي الوكالات . وقررت اللجنة الفرعية ، في الاجتماع الذي عقدته في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ ، اتباع نهج جديد ازاء تصميم خطة عمل محسنة على نطاق المنظومة ، استنادا الى مجموعة من خطط العمل القطاعية أو دون القطاعية القابلة للتعديل التي استحدثتها فرق عمل مشتركة بين عدة وكالات . وأنشئت فرق عمل تشمل مشاركين من الوكالات ذات الصلة لصوغ خطط عمل يسترشد بها التعاون بين الوكالات . وما أن ينتهي إعداد خطط العمل هذه ، وتقوم اللجنة الفرعية باعتمادها ، تصبح جزءا من خطة العمل على نطاق المنظومة . وقد وضعت قائمة أولية تشمل ١٢ موضوعا . وتعرض على اللجنة في الوثيقة E/CN.7/1996/14 معلومات عن النهج الجديد المتبع ازاء خطة العمل على نطاق المنظومة .

٩١ - وبفضل اناطة مهمة إعداد خطة العمل على نطاق المنظومة باللجنة الفرعية ، توفرت لليوندسيب وسيلة أخرى لتعزيز تعاونه مع الوكالات الأخرى وضمان مشاركته على نحو أكبر في المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات . وتولت وكالات أخرى غير اليوندسيب ادارة فرق العمل التي تقوم بصوغ خطط عمل منفردة . ونتيجة لردود الفعل الايجابية ، يتوقع أن يؤدي النهج التراكمي الذي يجري اتباعه ، على مر الزمن ، الى خطة عمل على نطاق المنظومة أي وثيقة تطلعية يمكن استخدامها أداة للتخطيط .

٩٢ - وواصل اليوندسيب مشاركته الفعالة في الآلية التنسيقية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة . وقد أولت لجنة التنسيق الادارية ، في اجتماعها الذي عقدته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ، اهتماما خاصا للسبل التي يمكن بها للمنظومة أن تتابع بقدر أكبر من الفعالية نتائج المؤتمرات الكبرى . وشارك اليوندسيب أيضا في أجهزة تنسيقية أخرى تابعة للأمم المتحدة ، يذكر منها بشكل خاص الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات والتابع لليونديب ، الذي يوجه التبرعات الرئيسية للأمم المتحدة نحو غرض التشجيع على تنسيق النهوج والاجراءات وتوحيد معاييرها .

٩٣ - وواصل اليوندسيب مبادرته الرامية الى انشاء أطر للتعاون المتبادل ، كلما كان ذلك ضروريا ، وذلك من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة . وقد وقع على آخر هذه المذكرات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ مع الاتحاد البريدي العالمي .

٩٤ - وفي اطار الجهود المبذولة لتعبئة المجتمع المدني لمكافحة تعاطي المخدرات والتشجيع على اتباع أساليب حياة صحية لدى الشباب ، أبرم اليوندسيب في شباط/فبراير ١٩٩٥ ، مع اللجنة الأولمبية

الدولية اتفاق تعاون لتنفيذ الأنشطة المشتركة . ونظم اليوندسيب مع اللجنة الأولمبية الدولية مؤتمرا دوليا بعنوان "الرياضة ضد المخدرات" ، في روما يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٥ لاستعراض المعرفة المتوفرة والخبرة الراهنة فيما يتعلق بالرياضة كوسيلة لتقليل الطلب غير المشروع على المخدرات . وناشد المؤتمر الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات الدولية للألعاب الرياضية واللجان الأولمبية والوطنية والرياضيين والمواطنين في جميع أنحاء العالم أن يسلموا بأن الحالة العالمية فيما يتعلق بتعاطي المخدرات تبعث على الذعر وبأن المشاركة في الرياضة ، التي تقوي الشخصية وتعزز الاعتداد بالذات لدى الشباب ، يمكن أن تساهم بقدر كبير في الوقاية من تعاطي المخدرات .

٩٥ - وبذلت جهود متزايدة لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية . وقد أعد البنك الدولي دراسة داخلية حول مسائل مكافحة المخدرات يقصد منها أن ترشده في سياسته العامة بشأن هذه المسألة . وسيكون مجال اهتمامه الرئيسي هو تقليل العرض ، فيما يتصل بالتدابير ذات الوجهة الانمائية التي ترمي الى تقليص حجم الزراعة غير المشروعة . ورهنا بموافقة البلد المعني ، سوف يشارك اليوندسيب في اجتماعات أفرقة استشارية ينظمها البنك الدولي بشأن بلدان معينة .

٩٦ - وأجريت مجموعة من الاتصالات الرسمية ساهمت في المفاوضات بين اليوندسيب ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وحكومة كولومبيا بشأن قرض قدره ٩٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يعتزم استخدامه في أنشطة التنمية البديلة في ذلك البلد . وما زالت المناقشات بشأن تمويل مشاريع اضافية جارية بين مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبوليفيا وبيرو . وأقام اليوندسيب صلات رسمية بمصرف التنمية الآسيوي بوصف ذلك جزءا من استراتيجية طويلة الأجل لتعبئة شركاء اضافيين في آسيا .

جيم - تقليل الطلب

٩٧ - ان تصميم وتنفيذ أنشطة تقليل الطلب من أجل تلبية احتياجات وطلبات الحكومات المتعلقة بالمساعدة التقنية يقتضيان الالمام بالوضع فيما يخص تعاطي المخدرات . ولا تتيسر في أغلب الأحيان هذه المعلومات أو تكون رديئة النوعية . ولتدارك هذا القصور ، عزز اليوندسيب قدراته على جمع وتحليل البيانات ، ولا سيما من خلال اجراء عمليات تقدير سريعة تنطوي على جمع معلومات نوعية وكمية عن تعاطي المخدرات باستخدام منهجيات سوسيولوجية وانتروبولوجية . وقد نظم اليوندسيب ، في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، اجتماعا لفريق خبراء حول اجراءات التقدير السريع . وتم استعراض دليل اليوندسيب المنهجي بشأن اجراءات التقدير السريع واقرار مشروع دليل بشأن التدريب . وسيوضع الدليلان ، بعد اختبارهما في الميدان ، في صيغتهما النهائية بهدف المساعدة على استخدام اجراءات التقدير السريع بقدر أكبر في جميع أرجاء العالم ، ويجري الاضطلاع بدراسات تستخدم فيها تلك الاجراءات في كل من بنغلاديش وشيلي والجمهورية التشيكية واكوادور واثيوبيا وتركيا .

٩٨ - وبغية تبادل معلومات موثوق بها بشأن تعاطي المخدرات على الصعيد العالمي ، عقد اليوندسيب حلقة عمل للشبكة الدولية لوبائيات تعاطي المخدرات في فيينا في أيار/مايو ١٩٩٥ ، شارك فيها مختصون في علم الأوبئة ممن يتولون تنفيذ مشاريع وطنية واقليمية لمراقبة وباء تعاطي المخدرات . وبعد استعراض المسائل المنهجية ، وافق اليوندسيب على اعداد مشروع نموذجي باستخدام شبكة انترنيت (INTERNET) لتيسير جمع البيانات على مستوى المدن .

٩٩ - وواصل اليوندسيب تحليل الاتجاهات العالمية في مجال تقليل الطلب مستعينا بالمعلومات المستمدة من النظام الدولي لتقدير مدى اساءة استعمال العقاقير المخدرة ومن ردود الحكومات على استبيان التقارير السنوية (E/CN.7/1991/CRP.10) . وأعدت خلال عام ١٩٩٥ ، مجملات قطرية فيما يتعلق بالمخدرات عن اثنين وثلاثين بلدا من البلدان ذات الأولوية . وأوصى في تقييم للنظام الدولي لتقدير مدى اساءة استعمال العقاقير المخدرة ، باعتماد تدابير من أجل المضي في تحسين جمع البيانات وتحليلها .

١٠٠ - وعقدت منتديات للخبراء بشأن تقليل الطلب في ياوندي ، في شباط/فبراير ١٩٩٥ ، وفي نيودلهي في آذار/مارس ١٩٩٥ وفي هانوي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ . وقد مكنت منتديات الخبراء السالف ذكرها المسؤولين الحكوميين المعنيين بتقليل الطلب من تبادل المعلومات والخبرات ، وبالتالي ضمان تحسين تخطيط وتنسيق وتنفيذ البرامج المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المدمنين واعادة تأهيلهم . ويرد في الوثيقة E/CN.7/1996/5 تقرير مرحلي عن منتديات الخبراء بشأن تقليل الطلب .

١٠١ - وواصل اليوندسيب تعاونه الوثيق مع منظمة العمل الدولية (الآيلو) ومع القطاع الخاص من أجل منع تعاطي المخدرات في أماكن العمل . واشترك كل من اليوندسيب والآيلو ومؤسسة الخدمات الاجتماعية بقطاع الصناعة في ريو غراندي دو سول (Rio Grande do Sul) في عقد المؤتمر الدولي الثاني للقطاع الخاص بشأن تعاطي المخدرات في أماكن العمل وداخل المجتمع المحلي ، في بورتو اليغري البرازيل في نيسان/أبريل ١٩٩٥ . وكان الهدف من المؤتمر هو تشجيع التفاعل الوثيق مع المجتمع المدني في الجهود الرامية الى منع تعاطي المخدرات ، وهو مجال يجب على قطاع الأعمال ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية والمشتغلين بمهنة الصحة والوكالات والبرامج المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة جميعا القيام بدور فيه . وبمناسبة انعقاد المؤتمر تم التوقيع بين حكومة البرازيل ومؤسسة الخدمات الاجتماعية بقطاع الصناعة واليوندسيب على اتفاق بشأن مشروع تبلغ تكلفته ١ر٦ مليون دولار ، سيتحمل القطاع الخاص في البرازيل نسبة ٨٠ في المائة منها . وسيعمل المشروع على مواءمة المنهجية التي وضعت للمشروع المشترك بين اليوندسيب والآيلو ومنظمة الصحة العالمية والمعنون "برامج نموذجية من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات والكحول بين العمال وأسرهم" بحيث تتوافق مع البيئة البرازيلية .

١٠٢ - وقد واصل اليوندسيب ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تنفيذ برنامج سفراء المساعي الحميدة ، حيث تستخدم شخصيات مرموقة نفوذها وشهرتها بوصفها قدوة تحتدى في المجتمع في

الترويج لمنع تعاطي المخدرات وتعزيز صورة اليوندسيب وآفاقه في مجال التمويل . ومن بين الشخصيات أو المجموعات المشاركة في البرنامج ثلاثي تشونغ للعزف الموسيقي من الجمهورية الكورية الذي أحيى حفلات موسيقية ونادي كرة القدم البوليفي "Tahuichi Aguilera" ، الذي شارك في مباريات كرة القدم للشباب ، حيث استطاع الثلاثي والنادي نشر رسائل مناهضة للمخدرات . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، عين اليوندسيب بطل رياضة السومو ، تاكانوهانا ، سفيرا للمساعي الحميدة لمكافحة المخدرات ، كي يقدم الدعم الى الأنشطة التي يضطلع بها مركز الوقاية من تعاطي المخدرات في طوكيو .

دال - تقليل العرض

١ - قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات

١٠٣ - ما زال قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل مكونا حيويا من مكونات استراتيجية اليوندسيب الشاملة . وقد قدم اليوندسيب الدعم والمساعدة الى الحكومات عن طريق المشاريع الوطنية ودون الاقليمية لانفاذ قوانين المخدرات ، كما أسدى التوجيه للهيئات التشريعية وأجهزة تقرير السياسة عن طريق اعداد تقارير تقنية . وتولى ثلاثة مستشارين تقنيين في مجال انفاذ قوانين المخدرات تابعين لليوندسيب انتدبوا للعمل خارج المقر ، تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية الى الحكومات في مناطق معرضة بصورة خاصة لخطر الاتجار بالمخدرات . وقد تركزت المساعدة المقدمة في ميدان قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات على تنفيذ أحكام اتفاقية عام ١٩٨٨ ، وتحقيقا لذلك الغرض ، عمل المستشارون على تخطيط برامج التعاون التقني في مجال انفاذ قوانين المخدرات وتنفيذها . وفي ذلك الصدد ، قام مستشارا انفاذ قوانين المخدرات في باكستان وتايلند بدور فعال في تشجيع القيام بعمليات مشتركة لانفاذ القوانين بين أجهزة انفاذ القوانين في المنطقة الفرعية لكل منهما ، وكذا بين المنطقتين الفرعيتين اللتين تشملان بلدان جنوب غربي آسيا ودول آسيا الوسطى الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة . وفي جنوب شرقي آسيا ، شملت أنشطة اليوندسيب لانفاذ قوانين المخدرات الرامية الى تعزيز التعاون التنفيذي المنطقة بأسرها .

١٠٤ - وفي اطار مشروع للتعاون التقني يتعلق بقمع الاتجار غير المشروع ، قام اليوندسيب برصد وادارة ٣٩ مشروعا تتعلق بتقديم المساعدة التقنية في مجال انفاذ قوانين المخدرات وقدم الدراية الفنية من أجل تنفيذها، ولا سيما في افريقيا وآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق . وقد شمل المشروع تقديم الخدمات الاستشارية الرامية الى تحسين انفاذ قوانين المخدرات وتعزيز التعاون عبر الحدود ، وتطبيق تدابير التفتيش ، والتنسيق المشترك بين الأجهزة على الصعيد الوطني ، وتبادل البلاغات والقيام بعمليات مشتركة وتقديم المساعدة في مجال التدريب على انفاذ قوانين المخدرات .

١٠٥ - وواصل اليوندسيب ، خلال عام ١٩٩٥ ، تنفيذ مشروع جار للمقارنة بين البيانات على أساس تقارير الضبطيات التي قدمتها اليه الحكومات والبيانات التي تلقتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والمنظمة العالمية للجمارك . وقد تكون هناك حاجة الى استعراض نطاق المشروع ومحتواه

الفني على ضوء ما برز من مسائل تقنية وأخرى تتعلق بالموارد . وسوف يواصل اليوندسيب تعاونه الوثيق مع الانتربول والمنظمة العالمية للجمارك وكذا مع غيرهما من المنظمات الدولية والمصادر الموثوق بها التي تقدم بيانات جيدة النوعية بشأن الاتجار بالمخدرات ، وذلك بغرض تبادل المعلومات والتقارير التحليلية بشأن الاتجاهات الحديثة في ميدان الاتجار بالمخدرات وبشأن حالات محددة في هذا الخصوص .

١٠٦ - وقد استهل بنجاح مشروع أبحاث أعده اليوندسيب بالتشاور الوثيق مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وشعبة المخدرات حول سياسات وأولويات مكافحة المخدرات في سياق نظام العدالة الجنائية ، ويسهم المشروع في المضي في تطوير تلك السياسات وزيادة قيمتها العملية . ويستطلع اليوندسيب ، بالتشاور الوثيق مع المعهد والشعبة ، امكانية تنفيذ مرحلة ثانية من المشروع ينصب فيها التركيز على جمع معلومات محددة وتقديمها الى بلدان معرضة للخطر في افريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية .

١٠٧ - وسيواصل اليوندسيب استكمال القائمة التي أعدها بالتدابير المحددة التي أثبتت فعاليتها في التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات . كما سيواصل استخدام الاجتماعات الاقليمية لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة وما يماثلها من اجتماعات تتعلق بانفاذ قوانين المخدرات بوصفها قنوات لنشر وتبادل المعلومات بشأن تقنيات انفاذ قوانين المخدرات .

١٠٨ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٥ ، عقد اليوندسيب الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالتعاون البحري بغرض النهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق البحر . ومن أهم التطورات في هذا الصدد ، تأييد لجنة المخدرات للتوصيات والمبادىء التي اعتمدها الفريق العامل . ويعرض على اللجنة تقرير عن حالة الاجراءات التي اتخذها اليوندسيب للبدء في تنفيذ التوصيات والتشجيع على اتباع المبادىء .

١٠٩ - وعقدت في عام ١٩٩٥ ثلاثة اجتماعات للهيئات الفرعية للجنة . وأوصى الاجتماع العشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة (هونليا) ، آسيا والمحيط الهادىء ، المعقود في جاكارتا من ١٨ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، باقامة نظم وطنية لجمع المعلومات الاستخبارية ونشرها ؛ وباعتماد تدابير لحظر الزراعة غير المشروعة للخشخاش والقنب وانتاج الأفيون في المنطقة ؛ وتعزيز دور الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات في مجال تقليل الطلب ، ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوقائية . واعتمد الاجتماع السابع لهونليا ، أمريكا اللاتينية والكاريبي ، المعقود في هافانا من ٩ الى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ، توصيات تتعلق باجراءات التدريب من أجل تبادل المعلومات التنفيذية ؛ وقمع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر مع التأكيد بصفة خاصة على الاتجار الساحلي ؛ والتصدي للاتجار بالهيروين على الصعيد الاقليمي . وأوصى اجتماع هونليا الثامن ، افريقيا ، المعقود في كمبالا من ٢٣ الى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ، باقامة آليات تنسيقية ؛ واتخاذ تدابير للمكافحة على الصعيد دون الاقليمي بغرض التصدي لمشكلة القات ؛

وبانشاء نظم لجمع المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالمخدرات وتمويلها واستخدامها ونشرها . واستعرضت اجتماعات هونليا تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها في اجتماعاتها السابقة .

٢ - التنمية البديلة

١١٠ - تؤدي التنمية البديلة دورا مهما في الاستراتيجيات المتعلقة باستئصال المحاصيل غير المشروعة . وقد شهد الدور الذي يضطلع به اليوندسيب في التنمية البديلة تحولا تدريجيا من المشاركة في مشاريع ممولة تمويلا كاملا الى تقديم الدعم من أجل تعزيز القدرة التقنية للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية البديلة . وسوف تنطوي مشاريع التنمية البديلة ، في المستقبل ، على علاقات شراكة أكثر فاعلية بين اليوندسيب والحكومات المعنية كما ستصبح التنمية البديلة جزءا لا يتجزأ من البرامج الوطنية للتنمية الريفية . وسيشدد اليوندسيب بقدر أكبر على تحقيق أهداف مكافحة المخدرات .

١١١ - وسيسعى اليوندسيب جاهدا الى تأمين المشاركة والالتزام الفعلي من جانب الجهات المانحة الثنائية المحتملة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية المعنية بالعمل الانمائي . وسوف ينصب التركيز على دور اليوندسيب كداعية وشريك تقني ومنسق ومصدر للتمويل الجزئي . وسيقوم مستشارون في مجال التنمية البديلة انتدبوا للعمل خارج المقر في آسيا وأمريكا اللاتينية بتدعيم هذا النهج الجديد .

٣ - غسل الأموال

١١٢ - ما فتىء اليوندسيب يقدم الدعم الى الحكومات في تنفيذ الأحكام ذات الصلة بغسل الأموال ومصادرة الأصول من اتفاقية عام ١٩٨٨ . وسوف يسعى اليوندسيب ، بالتعاون الوثيق مع الشعبة ، الى تحسين تنسيق أنشطته مع أنشطة فرقة العمل للاجراءات المالية التي أنشأتها البلدان الصناعية الكبرى (مجموعة السبعة) ورئيس لجنة الاتحادات الأوروبية ، وكذا مع الأنشطة التي تضطلع بها منظمات أخرى مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الانتربول والمنظمة العالمية للجمارك ، وذلك في اطار ما يبذله اليوندسيب من جهود لتعزيز قدرة الحكومات على التصدي لغسل الأموال .

١١٣ - وواصل اليوندسيب القيام ، من خلال برنامجه الخاص بالمشورة القانونية ، بدوره الفريد في مساعدة الحكومات على اعتماد قوانين ولوائح تشمل التحقيقات المالية ذات الصلة بالمخدرات وغسل الأموال ومصادرة الأصول . وقد قدم اليوندسيب الدعم الى الحكومات من خلال مشروع لمكافحة غسل الأموال استهل في عام ١٩٩٣ الغرض منه تنبيه الدول الأعضاء الى ضرورة اتخاذ اجراءات لمكافحة غسل الأموال .

١١٤ - وشملت الأنشطة المحددة التي اضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير صياغة قوانين لمكافحة غسل الأموال في تايلند وموريشيوس ونيجيريا ؛ وتوفير التدريب في المعهد التابع للمركز

المشترك بين الوزارات للتدريب في مجال مكافحة المخدرات في مارتينيك ؛ وتقديم التدريب في ميادين انفاذ القوانين والنظم المالية وادارة شؤون القضاء في بناما وشيلي ؛ وتقديم المساعدة في مجال التخطيط لنظام الرقابة المالية وانفاذ القوانين في كولومبيا ؛ ووضع مسودة دليل للمحققين المعنيين بمكافحة غسل الأموال واستكماله . ووضع اليوندسيب اللمسات الأخيرة على تشريع نموذجي سوف تستخدمه البلدان التي تعمل بنظم القانون المدني .

هاء - الأبحاث والعلوم

١١٥ - شرع اليوندسيب ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، في اعداد تقرير عالمي بشأن المخدرات يعتزم نشره لأول مرة في أواخر عام ١٩٩٦ . وسوف يكفل التقرير العالمي اعتراف المجتمع بصفة عامة بقضايا مكافحة المخدرات وادراكه لها ، فضلا عن ترسيخ المعرفة باليوندسيب وبأنشطته على نطاق قاعدة عريضة من الجمهور .

١١٦ - وأعد اليوندسيب ورقة حول تعرض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لخطر الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والجريمة المنظمة ، بغرض المساهمة في تقرير التنمية العالمي لعام ١٩٩٦ ،[٦] الذي يصدره البنك الدولي . وهكذا تعزز التعاون بين البنك الدولي واليوندسيب وأتيحت لليوندسيب فرصة اضافية لنشر المعلومات عن قضايا المخدرات .

١١٧ - ويعمل مختبر اليوندسيب ، من خلال برنامجه الخاص بالتعاون التقني ، على تنفيذ مشروع في كولومبيا فضلا عن المشاركة في مشاريع متعددة القطاعات في دول أخرى مثل أوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس وقيرغيزستان .

١١٨ - وعقد اليوندسيب اجتماعين تشاوريين لرؤساء المختبرات أحدهما لصالح دول البلطيق الثلاث ، في تالين والآخر لصالح بلدان آسيا الوسطى الخمسة الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، في طشقند . وقد درس الاجتماعان تطور وأداء مختبرات المخدرات وما تواجهه من مشاكل في المناطق المعنية ؛ واقترحا اجراءات علاجية . كما قاما باستعراض آليات تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والاقليمي .

١١٩ - وزود مختبر اليوندسيب ٢١ محللا من ١٦ بلدا بالتدريب على الأساليب التحليلية لاستبانة وتحليل المخدرات في المواد المضبوطة والعينات البيولوجية ، كما ساعد في تقديم التدريب في الصين وكولومبيا . وساهمت المساعدة التقنية التي قدمها المختبر في اعداد المعينات العلمية وتطويرها ودعمت الأعمال العلمية ذات الصلة . وقد نشرت الأدلة التالية ووضعت في متناول المختبرات في جميع أرجاء العالم : *Rapid Testing Methods of Drugs of Abuse* (ST/NAR/13) (أساليب الاختبار السريع للمواد المخدرة التي يساء استعمالها) ؛ *Quality Assurance and Good Recommended Guidelines for Laboratory Practices* (ST/NAR/25) (مبادىء توجيهية موصى بها لضمان النوعية والممارسات الجيدة

في المختبر) : *Good Laboratory Practices Glossary of Terms for Quality Assurance and* (ST/NAR/26) (مسرد شروط ضمان النوعية والممارسات الجيدة في المختبر) .

١٢٠ - وواصل مختبر اليوندسيب ، في عام ١٩٩٥ ، تنفيذ مخطط الاختبار الدولي للكفاءة في اطار البرنامج الدولي لضمان النوعية . ويرمي المخطط الى النهوض بأداء المختبرات الوطنية لفحص المخدرات في البلدان النامية ، حتى يكون بوسعها تطبيق المعايير المقبولة دوليا واتباع ممارسات جيدة في المختبر وتعزيز التنسيق في مجال فحص المخدرات . وقد أرسل أربعون مختبرا وطنيا للمخدرات في ٢٦ بلدا ، من البلدان المشاركة في المخطط الى مختبر اليوندسيب نتائج عمليات التحليل التي أجرتها على عينات في اطار الاختبار الدولي للكفاءة . ووزع على جميع المشاركين تقرير احصائي يلخص تقييم النتائج الواردة من المشاركين ، الى جانب تقييم نتائج كل منهم على حدة .

رابعا - التقييم

ألف - عمليات تقييم المشاريع

١٢١ - يضطلع الأطراف في مشاريع التعاون التقني بعمليات تقييم المشاريع . وجرى ، في عام ١٩٩٥ ، تقييم ٢١ مشروعا ممولة من اليوندسيب ، تتعلق خمسة منها بتدابير المكافحة وأربعة بتقليل الطلب ، وعشرة بتقليل العرض واثنان بالأنشطة المتعددة القطاعات . وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي ، تم تقييم مشروع واحد في افريقيا واثنان في أوروبا وثلاثة مشاريع في آسيا و ١٥ مشروعا في أمريكا اللاتينية .

١٢٢ - وقد كانت المشاريع المتعلقة بتدابير المكافحة ناجحة بصفة عامة . فقد نجح أحد تلك المشاريع في تعزيز المختبرات في أوروبا الوسطى والشرقية ، وتدعيم أواصر التعاون بين الدول في المسائل ذات الصلة بالمختبرات . كما ساهم مشروعان في بوليفيا في النهوض بقدرة الحكومة على مراقبة الاتجار بالكيماويات السليفة لكنهما لم يفضيا الى زيادة مرضية في المضبوطات . وقد يتعذر مواصلة تنفيذهما . وأسفر مشروع يتعلق باقامة نظام للمعلومات لأغراض مكافحة المخدرات في كولومبيا عن تحسينات داخل الأجهزة الحكومية المعنية . وكان مشروع آخر نفذ في نفس البلد ويرمي الى ادخال نظام حاسوبي لتحسين سير الأعمال والادارة أقل فعالية حيث رأى المستخدمون النهائيون ان النظام المستحدث شديد البطء والتعقيد .

١٢٣ - وفي مجال تقليل الطلب ، جرى تقييم ثلاثة مشاريع في بوليفيا . وقد أعتبر المشروع الأول الذي استهدف الترويج لأساليب الحياة الصحية والمنتجة لمنع تعاطي المخدرات بين الشباب المعرضين للخطر ، فعالا في ايجاد بدائل لتعاطي المخدرات . أما المشروع الثاني المتعلق باعادة ادماج أطفال الشوارع في المجتمع فقد أرتئي أنه نفذ على نحو فعال لكنه يفتقر الى استراتيجية واضحة وربما استخف بالمشكلة التي تصدى لها . وكان ينبغي أن تقوم الأسرة والمجتمع المحلي بدور أكثر أهمية في تصميم المشروع ، كما كان ينبغي ايلاء قدر أكبر من الاهتمام للاناث من أطفال الشوارع . اما عملية تقييم المشروع الثالث الذي كان الغرض منه اتاحة فرص حصول متعاطي المخدرات من الشباب على

التعليم المتكامل والرعاية الأولية والتدريب والعمل ، فقد وجدت أوجه قصور كثيرة في التنفيذ ولكنها خلصت الى أن المشروع له بعض الأثر وان كان محدودا . ولم يعتبر المشروع الرامي الى ترسيخ الوعي بالمخدرات ونشر المعلومات عنها بين وسائط الاعلام ومقرري السياسات والمنظمات غير الحكومية في أمريكا الوسطى واللاتينية فعالا . وقد أنشئت قاعدة بيانات عن المسائل المتعلقة بالمخدرات ، غير أنها تحتوي على معلومات قليلة جدا كما يصعب استخدامها . كما أن انتاج المواد الصحفية غير كاف .

١٢٤ - وفيما يتعلق بتقليل العرض ، اعتبرت خمسة مشاريع للتنمية البديلة نفذت في بوليفيا وكولومبيا ناجحة . ذلك أن الأنشطة ، بصفة عامة ، قد نفذت حسب الجدول الزمني المحدد وتم الحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة . وخلص التقييم الى أن مشروعين نفذا في بيرو يوفران أساسا مفيدا يقوم عليه تصميم مشاريع أخرى للتنمية البديلة . كما اتضح من تقييم لثلاثة مشاريع موازية تتعلق بالتنمية البديلة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والتي كان المقصود منها أن تكمل برنامجا للتنمية الريفية موله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) ، ان معظم الأهداف المنشودة لم تتحقق الا جزئيا وان أثرها على زراعة المحاصيل غير المشروعة كان محدودا . ذلك ان تصميم المشاريع لم يتضمن اقامة روابط منتظمة مع برنامج الايفاد ، كما أنه بالغ في تقدير قدرة الحكومة على تنفيذ الأنشطة المتوخاة . غير أن بعض النتائج قد تحققت خلال السنة الأخيرة من التنفيذ بعد اجراء تغيير في الادارة .

١٢٥ - وجرى تقييم مشروعين متعددي القطاعات . وتبين نجاح أحد المشروعين الذي كان يرمي الى تنسيق المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة من أجل مكافحة المخدرات في أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق وكومنولث الدول المستقلة . وكان المشروع قد أنشأ آلية لضمان المشاورات بين الجهات المانحة ونظاما للرصد يقوم على الحاسوب بغرض توفير المعلومات بشأن المساعدة التقنية . وأوصي في عملية التقييم بأن يبحث اليوندسيب امكانية اقامة آليات تنسيق مماثلة في مناطق أخرى ، وبينت عملية تقييم مشروع يهدف الى بناء القدرات في مجال التخطيط على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي لصالح الدول الـ ١١ الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى ، ان انجازات المشروع كانت محدودة جدا . واتضح أن النهج المتمثل في اقامة آليات للتعاون دون الاقليمي قبل صوغ الاستراتيجيات الوطنية غير مناسب ، وأن المشروع لم يأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي الاختلافات بين البلدان .

١٢٦ - وقد أجريت معظم عمليات التقييم إما في المرحلة النهائية لتنفيذ المشروع المعني أو بعد الانتهاء منه . ووفقا لمبادىء اليوندسيب التوجيهية يعتبر التقييم المتعمق الزاميا كلما اعتزم تنفيذ مرحلة جديدة من المشروع أو تمديده . ويبين ذلك السبب في أن نصف عمليات التقييم تقريبا تنتهي بالتوصية بمواصلة الأنشطة بشكل أو بآخر . غير أن السؤال المطروح هو مدى واقعية الافتراضات الأولية بشأن مدة المشاريع وانجازاتها . ومن الضروري بحث جوانب الاستدامة بحثا تاما في مرحلة تصميم أي مشروع .

١٢٧ - والمشاريع التي تعتبر بعد تقييمها ناجحة وقابلة للاستدامة هي المشاريع التي تفي بالشرطين

التاليين : التزام الحكومة بتولي ادارة المشروع ومواصلة أنشطته وتقديم التمويل اللازم له ؛ ومشاركة المستفيدين في تحديد استراتيجية المشروع وأولوياته ، مما يؤدي الى زيادة احساسهم بامتلاك المشروع . ومسائل القابلية للاستدامة هامة في جميع القطاعات الفرعية لمكافحة المخدرات ، ولكن بصفة خاصة في بناء المؤسسات . ويلزم قبل بدء الأنشطة التحقق ، بوجه خاص ، من الافتراضات المتعلقة بقدرة الحكومة والتزامها .

باء - التقييمات المبحثية

١٢٨ - تجري اليوندسيب تقييمات مبحثية تركز على الأنشطة التي لها خصائص مبحثية أو قطاعية محددة . وأجريت في عام ١٩٩٥ ثلاث من تلك التقييمات .

١٢٩ - فقد أجري تقييم بهدف تحديد فعالية النظام الدولي لتقدير مدى تعاطي العقاقير المخدرة (إداس) ، الذي هو أداة هامة لجمع وتحليل وتقييم البيانات العالمية عن تعاطي المخدرات . ووجد أن المعلومات التي تقدمها الحكومات الى إداس كانت على وجه العموم ليست جيدة النوعية . وكانت امكانيات ربط النظام بقواعد بيانات أخرى محدودة ، وكذلك كمية ونوعية البيانات التي يجري تحليلها . وأسهم في محدودية انجازات إداس عدم توافر ما تحتاج اليه الحكومات من تدريب ودعم في جمع البيانات وتحليلها ، وعدم توافر التمويل المستقر لأنشطة معينة ، والقيود المتعلقة بالموارد البشرية ، والمشاكل الادارية . وأوصى التقييم بإحداث تغييرات في اجراءات جمع البيانات وتحليلها ، وتخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية ، واجراء اصلاح اداري ، وتعزيز التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والشبكات الوطنية والاقليمية .

١٣٠ - ويقدم اليوندسيب مشورة ومساعدة قانونيتين الى عدد كبير من الحكومات بغية تعزيز الامتثال للاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات وتنفيذ تلك الاتفاقيات . ويتناول التقييم تلك الأنشطة على ضوء الولاية المقررة . وخلص التقييم الى أن البلدان المستهدفة اختيرت اختيارا جيدا وأن كل نشاط من أنشطة المساعدة التقنية قد حقق ، في المتوسط ، النتائج المتوقعة منه في مدة معقولة . وحيثما لم يحدث النشاط تأثيرا ، كان ذلك لظروف خارجة عن ارادة اليوندسيب . وأبلغت البلدان المستفيدة عن رضاها الشديد بالمساعدة القانونية المقدمة . وتضمنت النتائج الملموسة التي أشار اليها التقييم الامتثال الى الاتفاقيات ، واعتماد تشريعات ملائمة ، واقامة هياكل أساسية مؤسسية ، والتدريب ، واتخاذ تدابير تكميلية . ولاحظ التقييم علاقات العمل المنسجمة بين موظفي اليوندسيب والنظراء الوطنيين ، والتنسيق الممتاز داخل اليوندسيب ، والادارة العامة الجيدة للبرامج الاستشارية القانونية .

١٣١ - وأجري تقييم ثالث يتعلق بالمساعدة التقنية التي تقدم لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية التي تستخدم لأغراض مشروعة . وتقضي الولايات ذات الصلة بأن يقدم اليوندسيب ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، الدعم الى الحكومات في وضع وتعزيز الضوابط الوطنية المفروضة على المخدرات والمؤثرات العقلية . وخلص التقييم الى أن بعض مجالات النشاط ، مثل المساعدة القانونية والتدريب ، تطورت الى حد كبير ، في حين أن مجالات أخرى ، مثل بناء المؤسسات ، أعطيت أولوية منخفضة .

وعلى الرغم من وجود تعاون كبير بين اليوندسيب والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية ، يلزم تعزيز التنسيق بغية تفادي الازدواجية . وأوصى التقييم بانشاء جهة محورية داخل اليوندسيب لتنسيق تقديم المساعدة التقنية في ميدان مكافحة المخدرات . كما أوصى باعطاء أولوية لدعم تبادل المعلومات بين الحكومات على الصعيد دون الاقليمي ، وتعزيز جهود بناء المؤسسات ، ومواصلة برامج المساعدة القانونية والتدريب .

خامسا - المسائل المالية والادارية

١٣٢ - كانت ميزانية اليوندسيب المنقحة المعتمدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ تبلغ ٥٠٠ ٣٣٥ ٢٠٥ دولار ، تتألف من مبلغ للميزانية العادية قدره ٩٠٠ ٦٩٣ ١٤ دولار وموارد خارجة عن اطار الميزانية قدرها ٦٠٠ ٦٤١ ١٩٠ دولار من صندوق اليوندسيب . وكان المخصص الأولي لعام ١٩٩٥ يبلغ ٠٠٠ ٤٩٦ ١٠٤ دولار ، يتألف من مكون للميزانية العادية قدره ٤٠٠ ٦٨٠ ٧ دولار ومبلغ خارج اطار الميزانية قدره ٦٠٠ ٨١٥ ٩٦ دولار . وتقدر نفقات عام ١٩٩٥ في اطار صندوق اليوندسيب بمبلغ ٢٠٠ ٦٠٠ ٧٥ دولار .

١٣٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، أعد اليوندسيب مقترحات ميزانية صندوق اليوندسيب لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لتقديمها الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والى لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ . وصدرت أيضا البيانات المالية غير المراجعة لصندوق اليوندسيب لعام ١٩٩٤ . وكانت مقترحات ميزانية صندوق اليوندسيب لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تبلغ ٥٠٠ ٤٤٨ ١٥٢ دولار ، يتجلى فيها تخفيض في شبكة المكاتب الميدانية وأنشطة المشاريع وفقا لمخطط فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ الذي أقرته لجنة المخدرات في دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة .

١٣٤ - وأثناء عام ١٩٩٥ ، بدأ اليوندسيب في تخفيض أنشطة المشاريع الكائنة في المقر ، مما أدى الى انخفاض عدد الوظائف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من ٩٢ وظيفة الى ٣٢ وظيفة .

١٣٥ - وقد استحدث عدد من الابتكارات في وثائق الميزانية ، يشمل تقديم ميزانية لتكاليف الدعم البرنامجي ، واستخدام خطط عمل مقدرة التكاليف لإعداد الميزانية ، وربط الأنشطة بالولايات الموكلة ، وكذلك مقارنة الميزانية بالمخطط . وبدأ في عام ١٩٩٥ عدد من التحسينات الادارية الهامة ، يتعلق أحدها بصوغ وتنفيذ سياسة لتناوب الموظفين في العمل بين المقر والمكاتب الميدانية .

١٣٦ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، واصل اليوندسيب جهوده الرامية الى ترشيد الترتيبات المحاسبية وترتيبات الخزينة ، حيث اعتبر النظام السابق الذي يشترك فيه اليوندسيب ومكاتب الأمم المتحدة الكائنة في نيويورك وفيينا نظاما معقدا يشكل عبئا ثقيلا . وأعطت السلطات المالية في نيويورك موافقتها على الترشيد في شباط/فبراير ١٩٩٥ ، وفوضت مسؤوليات من مقر الأمم المتحدة في نيويورك الى اليوندسيب . وتضمنت التحسينات الأخرى استحداث نظام جديد للتخطيط المالي لصندوق اليوندسيب يتيح المزيد من المرونة الادارية والقدرة على التنبؤ . وأدى النظام الجديد الى تحسن كبير في دقة

الاسقاطات المالية ، التي تهيئ ، بدورها ، مدخلا هاما في تخطيط الأنشطة المقبلة . ومن أجل توفير معلومات مستكملة زمنيا عن حالة تنفيذ أنشطة المشاريع ، استحدث اليوندسيب نظاما جديدا للرصد المالي لتنفيذ المشاريع يستند الى تقارير فصلية عن النفقات والى تنقيح ميزانيات المشاريع تعد كل عامين .

١٣٧ - وتمشيا مع الدور المتغير الذي تضطلع به مكاتب اليوندسيب الميدانية ، استمر تطبيق اللامركزية على الاختصاصات والصلاحيات التنفيذية فيما يتعلق بتصميم البرامج وتنفيذها ، بنقل تلك الاختصاصات والصلاحيات من المقر الى المكاتب الميدانية . وعلى وجه الخصوص ، خولت للمركز الاقليمي في تايلند والمكتب الاقليمي للكاريبي صلاحية أن ينشئ كل منهما لجنته الخاصة لاستعراض المشاريع كلا منها على حدة ، على أن تعمل اللجنتان على نسق عمل اللجنة التي أنشئت في المقر .

سادسا - بيئة حشد الأموال وحالة صندوق برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات

ألف - الوضع المالي

١٣٨ - تزايد جمع الموارد الطوعية من البلدان المانحة لصندوق اليوندسيب تزايدا كبيرا في عام ١٩٩٥ مقارنة بعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، فبلغت ٦٤ مليون دولار . ويعكس هذا التحسن الستار في تقديم التبرعات استمرار ثقة الحكومات المانحة بأعمال اليوندسيب . غير أن الوضع المالي الطويل الأجل لليوندسيب لا يزال يدعو للقلق .

١٣٩ - وقد بدأ استنفاد أرصدة الصندوق منذ عام ١٩٩٢ ، وهي سنة التحول التي تجاوزت فيها النفقات الايرادات لأول مرة ، وتدل التقديرات الحالية على أن أرصدة الصندوق الراهنة ستستنفد بقدر كبير أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ، لأن النفقات ظلت تزيد على الايرادات أثناء فترتي السنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦-١٩٩٧ . ففيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ، أشارت التوقعات الى أن النفقات المقدرة الاجمالية البالغة ١٤٩ مليون دولار ستتجاوز الايرادات المقدرة الاجمالية وقدرها ١٣٤ مليون دولار بمبلغ ١٥ مليون دولار ، مؤدية الى انخفاض مناظر في رصيد الصندوق من ٦٩ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ الى ٥٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ . وفيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ، يتوقع أن تتجاوز نفقات صندوق اليوندسيب المقدرة البالغة ١٤٩ مليون دولار الايرادات المقدرة البالغة ١١١ مليون دولار بمقدار ٣٨ مليون دولار ، مؤدية الى انخفاض آخر في رصيد الصندوق ليصل الى ١٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ .

١٤٠ - وبذلك ، وعملا بالتوجيهات الواردة من لجنة المخدرات ، خفض أثناء فترة السنتين ١٩٩٤ ١٩٩٥ ، من خلال تعجيل تنفيذ البرامج ، الرصيد النقدي المرتفع نسبيا الموروث من الماضي . وعلى العكس من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ التي أبقت النفقات عند مستوى يزيد على الايرادات السنوية ، بحيث يمويل الفرق من الاحتياطيات المتجمعة ، استندت الميزانية البرنامجية لفترة السنتين

١٩٩٦-١٩٩٧ الى اسقاط الايرادات . وهي تتميز بنمو صفري لنفقات المقر وتخفيض محدود لنفقات العمليات الميدانية وأنشطة المشاريع . واستنادا الى الاسقاط الحالي للايرادات ، يتوقع أن يتمكن اليوندسيب من تنفيذ أنشطة تبلغ نفقاتها نحو ١٥٠ مليون دولار كل فترة سنتين في المدى المتوسط .

١٤١ - وتبرز ثلاثة اتجاهات رئيسية فيما يتعلق بالوضع المالي لليوندسيب . فأولا ، لا يتوقع أن تتاح موارد اضافية لميزانية اليوندسيب العادية . وثانيا ، سيستنفد قريبا الرصيد الذي ورثه اليوندسيب في صندوقه ، وذلك على حسب طلب لجنة المخدرات والجهات المانحة . وثالثا ، في حين ازدادت التبرعات في عام ١٩٩٥ ، انخفضت أثناء السنوات الماضية أموال الأغراض العامة اللازمة لدعم مهام اليوندسيب الجوهرية في المقر وفي الميدان ، انخفاضا كبيرا . ويشعر اليوندسيب بالقلق من أن الاتجاهات الحالية اذا استمرت فلن تكون لديه موارد للأغراض العامة تكفي لتمويل احتياجات المقر الأساسية وتكاليف الهياكل الأساسية لعمليات اليوندسيب الميدانية .

١٤٢ - ويتضح من استعراض ولاية اليوندسيب والأهداف الاستراتيجية التي يسعى الى تحقيقها ، عملا بتوافق الآراء الدولي بشأن مسائل مكافحة المخدرات ، وجود اختلال ظاهر في التوازن بين الولايات التي ورثها اليوندسيب أو أسندتها اليه لاحقا هيئاته التشريعية ، من ناحية ، والموارد المتاحة لتنفيذ تلك الولايات ، من الناحية الأخرى . ويتبين أيضا من تدفق التبرعات الى صندوق اليوندسيب وجود اختلال غير صحي في التوازن . ففي حين أن ٥٥ دولة واللجنة الأوروبية أسهمت ، بدرجات متفاوتة ، بموارد طوعية في صندوق اليوندسيب ، قدمت سبع حكومات فقط واللجنة الأوروبية ٩٠ في المائة من مجموع التبرعات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ . وفي حقبة تتميز ، بقدر متزايد ، بتولي المسؤولية جماعيا عن المكافحة الدولية للمخدرات ، يبدو غير مستصوب ومناقضا لروح التعاون الدولي أن تصبح بعض الدول الأعضاء ، وتظل ، دون غيرها ، المتلقي الطويل الأجل للتعاون المقدم من اليوندسيب بينما تتحمل بضعة دول أخرى معظم العبء المالي للمكافحة الدولية للمخدرات . ولكي تفي اللجنة بولايتها بصفتها الهيئة الادارية لليوندسيب ، وهي ولاية عهدت بها اليها الجمعية العامة ، ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى الى أن تصبح ، جماعيا ، صاحبة أسهم في رأسمال اليوندسيب . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تستطلع اللجنة سبل ووسائل تعزيز الشراكة التي تساهم فيها هي والمجتمع الدولي واليوندسيب .

١٤٣ - ويحتاج اليوندسيب الى كتلة حرجة من الموارد ، تتميز بدرجة من اليقين وطول الأمد ، لكي يضطلع بالجزء الجوهري من ولايته بطريقة فعالة وقابلة للاستدامة . ونظام التمويل الحالي ، المستند أساسا الى نهج تمويل كل مشروع على حدة ، غير مناسب لتهيئة تلك الكتلة الحرجة من الموارد اللازمة لليوندسيب للحفاظ على قدراته الفنية ولكفالة تعاونه مع الوكالات الأخرى ، وجمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها ، واجراء البحوث ، وتكوين سمعة طيبة ، أي جميع العناصر التي يحتاجها اليوندسيب ليصبح مركز تفوق على النحو الذي هو مكلف به . وتبعا لذلك ، ينبغي ايلاء اعتبار أكبر لضرورة انشاء قاعدة مالية كافية في شكل تمويل عام ذي طابع مقرر ، حتى اذا كان ذلك التمويل مستندا الى التزام قصير الأجل من أكبر عدد ممكن من البلدان . ومن الوسائل الممكنة للعمل على ذلك وتحقيقه وضع ترتيب يتلقى بموجبه اليوندسيب ، الى جانب التبرعات الحالية ، موارد عامة اضافية من نحو ٥٠ بلدا يكون كل منها على استعداد لتقديم نحو ٠٠٠ ٣٠٠ دولار لتمويل الأنشطة الجوهرية . ومن شأن المبلغ الاضافي

وقدره ١٥ مليون دولار أن يزيد من مستوى التبرعات الحالي ، ويهيئ مرونة تشغيلية وهامشا من اليقين يكفلان المضي في تعزيز قدرات اليوندسيب التنفيذية ، ولا سيما قدراته الفنية وقاعدة معلوماته وتعاونه مع الوكالات الأخرى .

١٤٤ - وقد اتضح من أداء اليوندسيب خلال السنوات الخمس الماضية أنه لا يوجد فارق أساسي بين مهام ووظائف المقر ومهام ووظائف الميدان . ففي حين أن هذا التمييز قد ينطبق على معظم وكالات التعاون التقني فانه لا ينطبق على اليوندسيب ، لأن ولايته هي المكافحة الدولية للمخدرات بجميع جوانب تلك المكافحة ، بما فيها التعاون التقني . وتستوجب هذه الولاية اضطلاع المقر بعدد من المهام الفنية . ومما يمكن أن يستنتج من ذلك أن الصندوق ، الذي أنشئ ليدعم ولاية اليوندسيب بكاملها ، ينبغي أن يدعم ، على حسب الاقتضاء ، تنفيذ أنشطة المقر الفنية . ومن شأن التخلف عن القيام بذلك أن يؤثر على البرنامج كله ، أو على جهود التعاون التقني التي يشتمل عليها على أقل تقدير .

باء - أولويات حشد الموارد

١٤٥ - طلبت اللجنة في قرارها ١٤ (د-٣٨) المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ استحداث آلية مبتكرة لجمع الأموال ، بما في ذلك النهج المنسق والمشترك لجمع الأموال الذي وضعته لجنة التنسيق الادارية ، بهدف التماس الدعم من جميع الدول والجهات المانحة ، وكذلك من الجهات المستفيدة من خلال المساهمات النظيرة والمشاركة في التكاليف . وطلبت اللجنة أيضا أن تقدم الى اللجنة إبان دورتها التاسعة والثلاثين ، أو الى دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة اذا أمكن ذلك ، معلومات أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة لجمع الأموال على المدى المتوسط والطويل .

١٤٦ - وعلى ضوء هذين الطلبين ، بدأ في عام ١٩٩٥ اتباع نهوج جديدة لتوسيع قاعدة موارد اليوندسيب . وسعى اليوندسيب الى تكوين مجموعات ممولين لكفالة التزام الحكومات المانحة الحالية الطويل الأجل بتمويل برامج محددة أو مجالات موضوعية محددة . وعقد في تموز/يوليه اجتماع اعلامي للحكومات المانحة المهتمة بهدف عرض برنامج اليوندسيب في فيينا نام . وفي مبادرة أخرى ، تشارك اليوندسيب واليونديب في عقد مؤتمر دولي للمانحين ، استضافته الحكومة الفرنسية في باريس في حزيران/يونيه ١٩٩٥ ، بشأن المرحلة الثانية من برنامج التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة بعلبك - الهرمل في لبنان . وشارك اليوندسيب في مؤتمر دولي بشأن أثر المخدرات في اعادة تعمير أفغانستان عقد في ستوكهولم في حزيران/يونيه ١٩٩٥ .

١٤٧ - ولالتماس الدعم من الحكومات المانحة ، أوفدت بعثات خاصة الى اللجنة الأوروبية وايطاليا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لجمع الأموال . وعقدت أيضا اجتماعات مع الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة الحريات المدنية والشؤون الداخلية التابعة للبرلمان الأوروبي لبحث سبل جديدة لزيادة التعاون في مجال مكافحة المخدرات .

١٤٨ - واستنادا الى معايير مختارة ، شرع اليوندسيب في اجراء اتصالات مع عدة بلدان مرتفعة

الدخل أو متوسطة الدخل ، مثل تايلند وسنغافورة وماليزيا . ويجري اتباع نهوج مماثلة مع بروني دار السلام وجمهورية كوريا ، وكذلك مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي .

١٤٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، واصل اليوندسيب تشجيع البلدان التي تتلقى مساعدة تقنية على تولي حصة متزايدة من العبء المالي في أنشطة المكافحة الوطنية للمخدرات . وفي هذا الصدد ، يتزايد استخدام حكومة البرازيل لترتيبات اقتسام التكاليف مع اليوندسيب ، بحيث تمول الحكومة ٨٠ في المائة من تكلفة مشاريع مكافحة المخدرات التي يساعدها اليوندسيب ، أو تمول مشاريع بكاملها ، في حين يقدم اليوندسيب درايته التقنية ويتولى مهام الاشراف في مرحلة التنفيذ . وثمة حالة أخرى ذات صلة بهذا الموضوع هي برنامج انفاذ القوانين عبر الحدود بين جمهورية ايران الاسلامية وباكستان ، الذي شرع فيه اليوندسيب وتتحمل الحكومتان قسطا كبيرا من تكاليفه .

١٥٠ - وبهدف توسيع نطاق الشراكة وتشجيع مساهمة المجتمع عامة في التصدي لمسائل المكافحة الدولية للمخدرات ، يشجع اليوندسيب القطاع الخاص ، ولا سيما الشركات ، على المساهمة في أنشطته . وكانت احدى النتائج التي نجحت هذه الجهود في تحقيقها الدعم الوارد من مركز الوقاية من تعاطي المخدرات في اليابان ، الذي تبرع لليوندسيب بنسبة كبيرة من ايرادات حملته السنوية للتوعية .

الحـواشي

(١) **الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، فيينا ، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨** ، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.94.XI.5) .

(٢) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة ، المجلد ٩٧٦ ، العدد ١٤١٥٢ .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ١٠١٩ ، العدد ١٤٩٥٦ .

(٤) **تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٥** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.96.XI.1) .

(٥) E/1990/39 و Corr.1 و Corr.2 و Add.1 .

(٦) البنك الدولي ، **تقرير التنمية العالمية ١٩٩٦** (نيويورك ، نيويورك ، مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٩٦) .